الأمم المتحدة

A/HRC/19/69*

الجمعية العامة

Distr.: General
22 February 2012
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان

الدورة التاسعة عشرة

البند ٤ من جدول الأعمال

حالات حقوق الإنسان التي تتطلب اهتمام المجلس بها

تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة عن الجمهورية العربية السورية** ***

موجز

تدهورت حالة حقوق الإنسان في الجمهورية العربية السورية تدهوراً كبيراً منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، مُسبّبة المزيد من المعاناة للشعب السوري. وأدى العنف الواسع الانتشار والأوضاع الاجتماعية – الاقتصادية المتزايدة الخطورة إلى جعل الكثير من المجتمعات تعيش في وضع محفوف بالأخطار. وأصبح من الصعب أكثر فأكثر تلبية الاحتياجات الأساسية لسدّ الرمق يومياً.

ويُخشى أن يؤدي الوضع الحالي إلى المزيد من التطرف لدى السكان، وتعميق التوترات بين الطوائف، وتآكل نسيج المجتمع. والانقسامات القائمة بين أطراف المجتمع الدولي تُعقّد احتمالات إنهاء العنف.

ومن الواضح أن الحكومة فشلت في الاضطلاع بمسؤوليتها عن حماية الشعب. ومنذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، ارتكبت قواتها المزيد من انتهاكات حقوق الإنسان الواسعة والمنهجية والجسيمة. وارتكبت الجماعات المناهضة للحكومة تجاوزات أيضاً، وإن كانت لا تُقارَن من حيث النطاق والتنظيم بالتجاوزات المرتكبة من قبل القوات الحكومية.

* أُعيد إصدارها لأسباب فنية.

** استُنسخت مرفقات هذا التقرير كما وردت، وباللغة التي قُدمت بها فقط.

*** تأخر تقديم التقرير.

الرجاء إعادة الاستعمال

وتدعو اللجنة إلى وضع حد للانتهاكات الجسيمة ولما يتصل بها من الإفلات من العقاب، وتوصي مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والمقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الجمهورية العربية السورية بمواصلة رصد الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان بغية ضمان محاسبة مرتكبيها. وينبغي للمفوضية، بالتعاون مع المقرر الخاص، الاحتفاظ بقاعدة البيانات السرية التي أنشأتها اللجنة وتحديثها.

وتوصي اللجنة أيضاً بالشروع في حوار سياسي شامل للجميع يجمع بين الحكومة والمعارضة وسائر الأطراف الفاعلة المناهضة للحكومة من أجل التفاوض على إنهاء العنف، وضمان احترام حقوق الإنسان، ومعالجة المطالب المشروعة للشعب السوري. وينبغي إنشاء فريق اتصال يتألف من دول ذات مواقف مختلفة من الوضع من أجل الشروع في عملية تُفضي إلى مثل هذا الحوار.

ولا يمكن تحقيق المصالحة والمساءلة إلا إذا كانت هناك مشاورات ذات مصداقية مع السكان، بمن فيهم النساء والأقليات، وكذلك مع الضحايا. ويجب أيضاً إجراء إصلاحات عميقة في المجال السياسي والقضائي وقطاع الأمن.

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولاً –	مقدمة	١-١٣	٥
	ألف – التعاون مع الحكومة	٤-٦	٥
	باء – المنهجية	٧-١٣	٦
ثانياً –	السياق	١٤-٣٧	٧
	ألف – التطورات السياسية المحلية	١٤-١٦	٧
	باء – العنف والاستقطاب المتزايدان	١٧-٢٧	٨
	جيم – السياق الدولي	٢٨-٣٣	١٠
	دال – التأثير الاجتماعي – الاقتصادي	٣٤-٣٧	١٢
ثالثاً –	حالة حقوق الإنسان	٣٨-٨٢	١٢
	ألف – الهجمات التي تستهدف المناطق السكنية والمدنيين	٣٩-٤٦	١٣
	باء – شن هجمات على المعارضة السياسية والمدافعين عن حقوق الإنسان ووسائط الإعلام	٤٧-٥٧	١٤
	جيم – الاعتقالات التعسفية والتعذيب وعمليات الاختطاف وحالات الاختفاء القسري	٥٨-٧٠	١٦
	دال – الحرمان من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية	٧١-٧٧	١٨
	هاء – انتهاكات حقوق الطفل	٧٨-٨٢	١٩
رابعاً –	المسؤولية عن الجرائم ضد الإنسانية، والانتهاكات والتجاوزات الجسيمة	٨٣-١٢٠	٢٠
	ألف – سلطات الدولية	٨٩-١٠٤	٢٢
	باء – الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة، بما فيها جماعات الجيش السوري الحر	١٠٥-١٢٠	٢٥
خامساً –	الاستنتاجات والتوصيات	١٢١-١٣٩	٢٨
	ألف – إنهاء العنف	١٣١-١٣٥	٣٠
	باء – المصالحة والمساءلة والجبر	١٣٦-١٣٩	٣١

Page

Annexes

I. Note verbale dated 13 December 2011 addressed to the Permanent Representative of the Syrian Arab Republic 33

II. Note verbale dated 21 December 2011 from the Permanent Representative of the Syrian Arab Republic addressed to the commission 34

III. Note verbale dated 27 December 2011 from the Permanent Representative of the Syrian Arab Republic addressed to the President of the Human Rights Council 41

IV. Note verbale dated 28 December 2011 addressed to the Permanent Representative of the Syrian Arab Republic 48

V. Letter dated 18 January 2012 from the commission addressed to the President of the Syrian Arab Republic 51

VI. Letter dated 23 January 2012 from the commission addressed to the Minister for Justice of the Syrian Arab Republic 54

VII. Letter dated 23 January 2012 from the commission addressed to the Minister for the Interior of the Syrian Arab Republic 57

VIII. Letter dated 23 January 2012 from the commission addressed to the Minister for Defence of the Syrian Arab Republic 60

IX. Letter dated 23 January 2012 from the commission addressed to the President of the People's Assembly of the Syrian Arab Republic 63

X. Letter dated 23 January 2012 from the commission addressed to the Chairman of the National Independent Legal Commission 66

XI. Note verbale dated 23 January 2012 from the Permanent Representative of the Syrian Arab Republic addressed to the commission 69

XII. Note verbale dated 2 February 2012 from the commission addressed to the Permanent Representative of the Syrian Arab Republic 76

XIII. Detention locations for which the commission documented cases of torture and ill-treatment (since March 2011) 78

XIV. Map of the Syrian Arab Republic 80

أولاً- مقدمة

١- واصلت لجنة التحقيق الدولية المستقلة، المنشأة عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان دإ-١/١٧ للتحقيق في جميع الانتهاكات المزعومة للقانون الدولي لحقوق الإنسان منذ شهر آذار/مارس ٢٠١١ في الجمهورية العربية السورية[(١)]، التحقيق في الانتهاكات المزعومة للقانون الدولي لحقوق الإنسان وسعت إلى إثبات الوقائع والملابسات التي قد ترقى إلى مثل هذه الانتهاكات.

٢- وفي التقرير الحالي، الذي يستند إلى التقرير الأولي (A/HRC/S-17/2/Add.1) وينبغي أن يُقرأ بالاقتران به، تُبيّن اللجنة المستجدات التي حدثت في الفترة الممتدة منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ (الفرع ثالثاً). وتُقدم عرضاً للمعاناة المستمرة للسكان السوريين، وللانتهاكات الواسعة النطاق والمنهجية والجسيمة لحقوق الإنسان التي تواصل القوات الحكومية ارتكابها، والتجاوزات التي ترتكبها الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة في مجال حقوق الإنسان.

٣- وحاولت اللجنة أيضاً، حيثما أمكن، تماشياً مع ولايتها، أن تُحدّد أولئك المسؤولين عن الانتهاكات والجرائم التي ارتُكبت منذ آذار/مارس ٢٠١١، بغية ضمان محاسبة مرتكبي الانتهاكات، بما فيها تلك التي قد تشكّل جرائم ضد الإنسانية[(٢)]. وتغطي استنتاجاتها المتعلقة بالمسؤولية (الفرع رابعاً) الفترة الممتدة من آذار/مارس ٢٠١١ إلى منتصف شباط/فبراير ٢٠١٢.

ألف- التعاون مع الحكومة

٤- تأسف اللجنة لأن حكومة الجمهورية العربية السورية لم تتح للجنة إمكانية الوصول إلى البلد و لم ترد بالإيجاب على طلباتها المتعلقة بإجراء مقابلات مع الناطقين باسم الحكومة المأذون لهم.

٥- وقد اجتمعت اللجنة بالممثل الدائم للجمهورية العربية السورية في ٧ و١٥ شباط/فبراير ٢٠١٢.

٦- ويورد التقرير الحالي المعلومات ذات الصلة التي قدمتها الحكومة رداً على طلبات اللجنة المتكررة والمفصّلة (المرفقات الأول إلى الثاني عشر). وفي ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٢، وهو اليوم الذي وُضعت فيه الصيغة النهائية لهذا التقرير، قدَّم الممثل الدائم إلى اللجنة وثائق تتضمن معلومات مفصّلة عن الهجمات التي تشنها الجماعات المسلحة. ويعكس التقرير المضمون العام للوثائق الواردة التي تتضمن مئات الصفحات باللغة العربية. وبالإضافة إلى ذلك، اعتمدت اللجنة على بيانات عامة لكبار المسؤولين. وتابعت اللجنة أيضاً تقارير وكالة الأنباء الرسمية للجمهورية العربية السورية (سانا).

(١) في ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، عيّن رئيس مجلس حقوق الإنسان ثلاثة خبراء رفيعي المستوى أعضاء في اللجنة هم: باولو بنهيرو (رئيساً)، وياكين إرتورك وكارين كونينغ أبو زيد.

(٢) قرار مجلس حقوق الإنسان دإ-١/١٧، الفقرة ١٣.

باء- المنهجية

٧- حاولت اللجنة أن تُبيّن الانتهاكات والتجاوزات التي ترتكبها جميع الأطراف. غير أن عدم إمكانية الوصول إلى البلد يثير مصاعب خاصة بشأن توثيق التجاوزات التي ترتكبها الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة وأطراف المعارضة نظراً إلى أن معظم ضحايا وشهود هذه التجاوزات قد بقوا في البلد وأن الحكومة لم تيسّر إجراء مقابلات مع ضحايا العنف الذي ارتكبته الجماعات المسلحة خلال الفترة موضوع الاستعراض. ولو أتيحت للجنة فرصة الاتصال بالجماعات والمسؤولين في الميدان لكانت تمكّنت من إجراء تقييم أفضل لظروف الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان وما يتصل بها من معاناة إنسانية.

٨- وقامت اللجنة، بعد تقريرها الأول، بإجراء مقابلات مع ضحايا وشهود إضافيين للانتهاكات، ومع منشقين وغيرهم من الأفراد الذين لديهم معرفة ذات صلة بالداخل. وسافرت البعثة في الفترة من ٩ إلى ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ إلى عدة بلدان لجمع شهادات مباشرة من أناس فروا مؤخراً من الجمهورية العربية السورية[٣]. وأُجريت بالهاتف مقابلات إضافية، بما في ذلك مع ضحايا وشهود ما زالوا في البلد ومع صحفيين زاروا مؤخراً الجمهورية العربية السورية وأفراد معروفين بدعمهم للحكومة. وقامت اللجنة، بعد تقريرها الأولي، بإجراء مقابلات مع ١٣٦ من الضحايا والشهود الآخرين، فأصبح العدد الكلي للأشخاص الذين أجرت معهم اللجنة مقابلات ٣٦٩ شخصاً.

٩- وفحصت اللجنة أيضاً صوراً وتسجيلات فيديو ووثائق حكومية متاحة. وأكدت الصور الملتقطة بالأقمار الصناعية للمناطق التي نشرت فيها القوات العسكرية والأمنية والتي حدثت فيها الانتهاكات المتصلة بها والمُبلَّغ عنها عدداً من روايات الشهود. وأخذت اللجنة في الحسبان تقرير بعثة مراقبي جامعة الدول العربية المؤرخ ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ وأجرت أيضاً مقابلات مع مراقبين سابقين في تلك البعثة.

١٠- وفيما يتعلق بتوثيق الانتهاكات، طبّقت اللجنة معيار الإثبات المستخدَم في تقريرها الأول[٤]. ويتم وصف أحداث معينة في التقرير إذا كانت هناك أسباب معقولة تحمل على الاعتقاد بأنها وقعت، أي إذا حصلت اللجنة على مجموعة موثوقة من الأدلة متوافقة مع معلومات أخرى وتدل على وقوع تلك الأحداث. وتشكّل الأحداث المناقَشة في التقرير موضوع روايتين أو أكثر من روايات الشهود المتسقة والموثوقة المدعومة غالباً بأدلة ثبوتية إضافية. وفي حالات استثنائية، أفادت فيها مصادر موثوقة بوقوع أحداث ذات صلة ولكن اللجنة لم تتمكن من إثبات صحتها من خلال مقابلات مع شهود عيان، تم إدراج تلك الأحداث وتحديد مصدرها. وتستند الأنماط الموصوفة في التقرير إلى أحداث موثّقة متعددة تثبت صحتها أيضاً ظروف تم التحقق منها.

(٣) تم حجب الأماكن التي أُجريت فيها المقابلات لحماية الشهود والضحايا.

(٤) A/HRC/S-17/2/Add.1، الفقرتان ٥ و٦.

١١- ولتكوين صورة عن الخلفية العامة للحالة وللجهود الدبلوماسية الهادفة إلى معالجتها، اجتمعت اللجنة بالممثلين الدائمين للدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان والدول المتمتعة بمركز المراقب فيه من جميع المجموعات الإقليمية. وتحدثت أيضاً مع ممثلي منظمات دولية وإقليمية، بما في ذلك جامعة الدول العربية.

١٢- ويعكس التقرير المعلومات الواردة حتى ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٢.

١٣- ولم تُطبّق اللجنة القانون الإنساني الدولي لأغراض التقرير والفترة المشمولة[٥]. ويكون القانون الإنساني الدولي واجب التطبيق إذا أمكن وصف الحالة بأنها نزاع مسلح، وهو أمر يتوقف على شدة العنف ومستوى تنظيم الأطراف المشارِكة. وفي حين أن اللجنة تشعر ببالغ القلق لأن العنف في مناطق معينة ربما وصل إلى المستوى المطلوب من الشدة، فإنها لم تتمكن من التحقق من أن "الجيش السوري الحر" أو الجماعات المحلية التي تقول إنها منه أو غيرها من الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة قد بلغت المستوى المطلوب من التنظيم[٦]. وللسبب نفسه، فإن اللجنة تستخدم مصطلح "جماعة الجيش السوري الحر" للإشارة إلى أية جماعة مسلحة محلية يقول أعضاؤها عن أنفسهم أنهم ينتمون إلى "الجيش السوري الحر"، دون أن يُفهم من ذلك بالضرورة أن قيادة الجيش السوري الحر قد اعترفت بتلك الجماعة أو أن تلك الجماعة تخضع لقيادة الجيش السوري الحر في الخارج.

ثانياً- السياق

ألف- التطورات السياسية المحلية

١٤- تؤكد الحكومة أن المعارضة جزء من مؤامرة خارجية وأن العمليات العسكرية والأمنية التي تقوم بها الحكومة تستهدف إرهابيين. وفي ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، أكد الرئيس أن "استعادة الأمن ومكافحة الإرهاب بقبضة من حديد" لا تزالان أولويته الأولى[٧]. وفي الوقت نفسه، مضت الحكومة في تنفيذ برنامج يقضي بإجراء انتخابات واعتماد قوانين جديدة، بما في ذلك قوانين تتعلق بالمشاركة السياسية وبوسائط الإعلام. وفي ١٣ شباط/فبراير، تسلّم الرئيس مشروع دستور جديد وأعلن أنه سيُطرح للاستفتاء عليه في ٢٦ شباط/فبراير. وسيكون أحد الأهداف المُعلنة لهذا النص نظاماً سياسياً "يقوم على التعددية السياسية" وتحديد فترة زمنية لولاية الرئيس[٨]. وأُجريت انتخابات محلية في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١؛ بلغت نسبة

(٥) المرجع نفسه، الفقرات ٩٧-١٠٠.

(٦) المرجع نفسه، الفقرات ١٠٦-١٠٨.

(٧) http://sana.sy/eng/21/2012/01/10/393338.htm.

(٨) http://sana.sy/eng/36/2012/02/16/400646.htm.

المشاركة فيها ٨٠ في المائة، حسب ما أفادت الحكومة. وأُعلن أن الانتخابات البرلمانية ستتبع ذلك في أيار/مايو أو حزيران/يونيه ٢٠١٢. وفي ١٥ كانون الثاني/يناير، أصدر الرئيس رابع عفو عام (انظر أيضاً الفقرة ٦٦ أدناه).

١٥- وقد تواصلت الاحتجاجات ضد الحكومة في أنحاء عديدة من البلد، وإن كانت أقصر وأضيق نطاقاً بوجه عام لتفادي قوات الأمن. ونُظمت أيضاً مظاهرات تأييد للحكومة في مختلف المحافظات.

١٦- ونظّمت المعارضة السياسية في البلد نفسها، بصورة رئيسية، من خلال لجان تنسيق محلية خاضعة لإشراف اللجنة العامة الثورية السورية. وقد قامت اللجان بدور رئيسي في تنظيم الاحتجاجات والإغاثة الإنسانية. وسعى "المجلس الوطني السوري" المعارض، الذي يضم مجموعة متنوعة من الأعضاء تتراوح ما بين الإخوان المسلمين والتشكيلات العلمانية وممثلي لجان التنسيق المحلية، إلى تقديم نفسه على أنه الممثل الشرعي للشعب السوري، على الرغم من وجود مجموعات معارضة أخرى داخل البلد وخارجه. وقد رفض المجلس الوطني السوري إجراء أي حوار سياسي مع الحكومة في الظروف الراهنة. ولا تزال هناك بوضوح خلافات جدّية داخل المجلس نفسه، وبين المجلس، الذي تقيم معظم قيادته في الخارج، وأجزاء أخرى من المعارضة.

باء- العنف والاستقطاب المتزايدان

١٧- أصبحت الأزمة في الأشهر الأخيرة عنيفة ومعسكرة بصورة متزايدة. وقد أعقبت الحملة الحكومية لقمع الاحتجاجات بعنف، والتي استخدمت منذ البداية القوة الفتّاكة ضد المحتجّين السوريين، عمليات انشقاق وتشكيل جماعات مسلحة مناهضة للحكومة. وإن ازدياد المعارضة المسلّحة قد دفع الحكومة إلى تشديد قمعها العنيف.

١٨- ويقول الكثيرون من أفراد الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة عن أنفسهم إنهم من "الجيش السوري الحر"، وهم يتألفون من منشقين (بصورة رئيسية عن الجيش) وعدد متزايد من المدنيين المسلّحين. وتقيم قيادة الجيش السوري الحر في الخارج ولا تزال سيطرتها على مختلف جماعات الجيش السوري الحر في داخل البلد غير واضحة. وفي منتصف كانون الثاني/يناير، اتفقت قيادة الجيش السوري الحر والمجلس الوطني السوري على تحسين التنسيق بينهما.

١٩- وقد اعتمدت معظم جماعات الجيش السوري الحر في البداية موقفاً دفاعياً. ومنذ فترة أقرب، قام عدد من جماعات الجيش السوري الحر بعمليات هجومية استهدفت نقاط تفتيش ومنشآت للقوات الحكومية ومخافر شرطة ومركبات حكومية. وعلى سبيل المثال، أعلن الجيش السوري الحر مسؤوليته عن شن هجوم في محافظة درعا في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، قُتل خلاله ما لا يقل عن ٢٧ جندياً. وذكرت جامعة الدول العربية في تقريرها أن الجماعات المسلحة ارتكبت في حمص ودرعا أعمال عنف ضد القوات الحكومية، وأن هذه الأعمال أسفرت عن خسائر في الأرواح وإصابات.

٢٠- وقد أدى نشاط جماعات الجيش السوري الحر إلى انسحاب القوات الحكومية مؤقتاً من المدن أو المناطق الكائنة في محافظات ريف دمشق وإدلب وحمص. وقام الجيش، منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، بمهاجمة هذه المناطق بالأسلحة الثقيلة، مما أسفر عن وقوع إصابات جسيمة وتدمير للمنازل والمرافق الأساسية (انظر الفقرات ٣٨-٤٦ أدناه).

٢١- وذكرت الحكومة أن هناك أطرافاً فاعلة أخرى مسلحة غير منتمية للدولة وللجيش السوري الحر تعمل في البلد، بما فيها القاعدة وغيرها من المتطرفين الدينيين. كما أن جامعة الدول العربية تميز في تقريرها بين الجيش السوري الحر و"جماعات مسلحة معارضة أخرى". وتفيد مصادر عديدة بوجود جماعات متطرفة في البلد. ولم تتمكن اللجنة من التحقق من المعلومات المتعلقة بأعضاء هذه الجماعات وخلفيتها وعملياتها.

٢٢- وفي ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، أُفيد بمقتل ٥٠ شخصاً في عمليتين تفجيريتين وقعتا بالقرب من مكتبين لجهازين أمنيين في دمشق ونسبتهما الحكومة إلى القاعدة. ولم تُعلن أية جهة، بما في ذلك القاعدة، عن مسؤوليتها عن هاتين العمليتين. وقد ذكرت جامعة الدول العربية في تقريرها أن مراقبيها في حمص وحماة وإدلب أفادوا بإطلاق قنابل على حافلة مدنية (أحدثت ثماني إصابات) وسيارة شرطة (أحدثت إصابتين) وقطار مُحمل بوقود الديزل، وخط أنابيب نفط، وجسور صغيرة. وفي حالات أخرى، تبيّن لمراقبي الجامعة عدم صحة أعمال التفجير المزعومة المُبلغ عنها. وأُفيد بمقتل ٢٨ شخصاً وجرح ٢٣٥ في ١٠ شباط/فبراير ٢٠١٢ في تفجيرين كبيرين وقعا عند مبنى الاستخبارات العسكرية ومبنى الشرطة في حلب. وقد نسبت الحكومة ومصادر أخرى هذين التفجيرين إلى إرهابيين. وفي ١٤ شباط/فبراير، انفجر أنبوب نفط رئيسي بالقرب من حمص. ونسبت الحكومة هذا التفجير إلى "مخرّبين إرهابيين" بينما عزا ناشطو المعارضة هذا العمل إلى قصف قامت به القوات الحكومية في المنطقة.

٢٣- ووفقاً لجميع الروايات، ارتفعت الإصابات ارتفاعاً حاداً مع اشتداد العنف؛ وأودى هذا العنف بالآلاف من الأرواح.

٢٤- وفي ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، أبلغت الحكومة اللجنة بأنه قُتل ما لا يقل عن ١٣١ ٢ مدنياً في الفترة الممتدة من ١٥ آذار/مارس إلى ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، وفقاً لتقارير المستشفيات والشرطة. وأضافت الحكومة أن ٩١٣ جندياً و٢١٥ فرداً من أفراد الشرطة (ما مجموعه ١٢٨ ١ شخصاً) قد قُتلوا خلال الفترة نفسها[٩]. وأفادت الحكومة بمقتل ٦٥١ فرداً آخرين من أفراد الجيش وقوات الأمن وجرح ٢٩٢ ٢ فرداً

(٩) انظر المرفق الرابع. وفي مذكرة شفوية أخرى (المرفق الثالث)، ذكرت الحكومة أنه قُتل، لغاية ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، ما مجموعه ٠٠٠ ٢ فرد من أفراد الشرطة والجنود. ولا توجد إشارة إلى المنهجية المستخدمة في تحديد المجموعة الثانية من الأرقام.

في الفترة الممتدة من ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ إلى ١٠ شباط/ فبراير ٢٠١٢[١٠]. وإضافة إلى ذلك، عُثر على ٥١٩ جثة مجهولة الهوية. وفي ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٢، قدمت الحكومة أرقاماً إضافية تقول إن ٤٩٣ ٢ مدنياً و٣٤٥ ١ جندياً وفرداً من أفراد الشرطة قد قُتلوا في الجمهورية العربية السورية في الفترة الممتدة من ١٥ آذار/مارس ٢٠١١ إلى ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢.

٢٥- وقال مكتب توثيق الانتهاكات، التابع للجان التنسيق المحلية، إن ٣٩٩ ٦ مدنياً و٦٨٠ ١ منشقاً قُتلوا في الفترة من ١٥ آذار/مارس ٢٠١١ إلى ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٢[١١]. وشملت الضحايا ٢٤٤ امرأة بالغة و١١٥ فتاة و٤٢٥ فتى. وكان كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ (٠٤٦ ١ ضحية) وكانون الثاني/يناير (١٩٦ ١) والنصف الأول من شباط/فبراير ٢٠١٢ (٩٨٣)، بشكل واضح، أعنف فترة منذ أن نشبت الاضطرابات في آذار/مارس ٢٠١١.

٢٦- وقد دأبت الحكومة من جهة، والمجلس الوطني السوري المعارض واللجنة العامة الثورية السورية ولجان التنسيق المحلية المعارضة، من جهة أخرى، على إعلان التزامها باللاطائفية، بينما تتهم الطرف الآخر بالتحريض على الكراهية. وقد أدت محاولات حشد الدعم السياسي إلى توترات وجرائم ذات صبغة طائفية، وخاصة في حمص. وفي عدة مناسبات في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠١٢، اغتيلت أُسر بأكملها - أطفالاً وبالغين - بوحشية في حمص. ويوجد، لدى كلا الجانبين، نمط يتمثل في اختطاف أُناس غير مشاركين مباشرة في الاضطرابات وذلك لأغراض الانتقام أو الفدية أو أخذ الرهائن.

٢٧- وقد استُغلت مخاوف الأقليات لحشد دعمها. فمعظم المسيحيين، مثلاً، يشعرون بأنهم مُعرّضون بوجه خاص للخطر في ضوء التطورات التي تحدث في بعض البلدان الأخرى في المنطقة. وقد أُثيرت أيضاً الولاءات الطائفية في النداءات التي تدعو إلى معارضة الحكومة. وقام العديد من المواطنين السوريين، بمن فيهم مُثقفون وزعماء دينيون من مختلف المعتقدات، يُنادون بالتسامح ويشجبون مثل هذا التسييس.

جيم- السياق الدولي

٢٨- وفي الوقت الذي استمر فيه الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن في الاختلاف حول كيفية تحديد الأزمة أو معالجتها، واصلت منظمات إقليمية وفُرادى الدول ممارسة الضغط الدبلوماسي واعتمدت المزيد من العقوبات. وشدد الاتحاد الأوروبي والولايات

(١٠) قدمت الحكومة قائمة طويلة تتضمن أسماء أفراد الجيش وقوات الأمن الذين قُتلوا، ورتبهم وتفاصيل شخصية عنهم، إلى جانب تاريخ ومكان الوفاة أو الإصابة.

(١١) يستند المركز (www.vdc-sy.org) إلى سجلات طبية واتصالات مباشرة مع أسر الضحايا ومعلومات تلقاها من إمام المسجد الذي قام بالدفن.

المتحدة الأمريكية العقوبات، وخاصة بفرض حظر على شراء النفط السوري. وتم فرض عقوبات استهدفت عدداً متزايداً من الأفراد والكيانات. وحظرت تركيا المعاملات مع الحكومة ومصرفها المركزي وجمّدت أصول الحكومة وفرضت رسوماً قوية على الواردات من السلع السورية.

٢٩- وفي ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، دعت جامعة الدول العربية الحكومة إلى وقف العنف وحماية المواطنين وإطلاق سراح المحتجزين وسحب قواتها من المدن والسماح لوسائط الإعلام العربية والدولية بدخول البلاد بحرية وقبول نشر بعثة مراقبة. وقد أدى رفض الحكومة في البداية توقيع بروتوكول يوافق على هذه الشروط إلى اعتماد الجامعة عقوبات والقيام، في جملة أمور، بوقف المعاملات مع المصرف المركزي السوري وفرض حظر على سفر كبار المسؤولين.

٣٠- وفي ١٩ كانون الأول/ديسمبر، وقّعت الحكومة البروتوكول، وفي ٢٤ كانون الأول/ديسمبر نُشرت بعثة مراقبة جامعة الدول العربية في الجمهورية العربية السورية. وبعد أن أصدرت البعثة تقريرها، أصدرت الجامعة في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ قراراً يدعو إلى نقل السلطة من الرئيس إلى نائبه الأول وتشكيل حكومة وحدة وطنية. ورفضت الحكومة هذه الخطة. وبعد ذلك بفترة وجيزة، علّقت الجامعة عمل البعثة، متعللة بشواغل أمنية.

٣١- وفي ٧ شباط/فبراير، اجتمع وزير خارجية الاتحاد الروسي بالرئيس الأسد في دمشق لمناقشة مقترحات تهدف إلى معالجة الأزمة.

٣٢- وفي ٨ شباط/فبراير، أشار الأمين العام للأمم المتحدة إلى احتمال استئناف بعثة المراقبة بحيث تصبح عملية مشتركة بين جامعة الدول العربية والأمم المتحدة. وفي ١٢ شباط/فبراير، اعتمدت الجامعة قراراً يدعو مجلس الأمن إلى أن يأذن بتشكيل قوة مشتركة بين الدول العربية والأمم المتحدة من أجل "الإشراف على تنفيذ وقف لإطلاق النار"، وحثت أعضاءه على "وقف جميع أشكال التعاون الدبلوماسي" مع حكومة الجمهورية العربية السورية.

٣٣- إن معظم الجهات في المجتمع الدولي لم تؤيد التدخّل العسكري المباشر لحماية الشعب السوري. غير أن المعلومات المتوفرة تشير إلى وجود دعم يُقدم إما إلى الحكومة أو إلى المعارضة، أو إلى اعتزام تقديم مثل هذا الدعم. وقد بدأ عدد من الخبراء يُبلِغون بوجود أفراد وأطراف مهتمة في البلد وأن بعض هؤلاء ربما تدعمهم حكومات تنوي مساعدة هذا الجانب أو ذاك. وهذه المعلومات تستحق الاهتمام في ضوء الدور المحوري للبلد في السياق الإقليمي والدولي والشواغل المتعلقة بالعواقب التي تترتب على التغييرات المحتملة في دوره وعلاقاته على الصعيدين الوطني والدولي.

دال- التأثير الاجتماعي - الاقتصادي

٣٤- لقد فاقمت الأزمة مستويات الفقر والبطالة المرتفعة أصلاً. ويُقدّر أن الاقتصاد قد انكمش بنسبة تتراوح بين ٢ و٤ في المائة في عام ٢٠١١، ويُتوقع أن ينكمش أكثر أيضاً في عام ٢٠١٢. أما السياحة، التي كانت تمثل ما بين ٦ و٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، فقد انهارت. وقد عزت الحكومة الشواغل الاقتصادية إلى العقوبات وإلى قيام الجماعات المسلحة بتخريب إمدادات الوقود والبنى التحتية المدنية، في الوقت الذي تؤكد فيه أنها يمكن أن تعالج هذه الشواغل من خلال مبادرات الاعتماد على الذات في المجال الاقتصادي.

٣٥- إن السوريين، ولا سيما العمال المياومون وغيرهم مما يعانون أوضاع عمل حرجة، يشعرون بتأثير الانكماش. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، أعلن وزير العمل والشؤون الاجتماعية أن معدّل البطالة يتراوح ما بين ٢٢ و٣٠ في المائة[١٢].

٣٦- وقد أدت مقاطعة الصادرات النفطية السورية والعقوبات المفروضة على القطاع المصرفي وما يقال عن هرب رؤوس الأموال، إلى انخفاض قيمة العملة السورية، وازدياد التضخم. وقدرت وزارة الاقتصاد أن أسعار الأغذية الأساسية ازدادت، بحلول نهاية عام ٢٠١١، بنسبة تصل إلى ٣٧ في المائة[١٣] وأصاب أذاها الفقراء بشكل خاص. وقد سعت الحكومة إلى التعويض عن ازدياد الأسعار من خلال رفع رواتب القطاع العام وتوسيع أو زيادة الإعانات المقدمة بشأن الوقود وغيره من السلع الأساسية.

٣٧- وقد عانى الناس من شتاء قاسٍ بشكل غير معتاد، بينما أصبح الوقود المستخدَم للطهي والتدفئة أغلى وأندر، وخاصة في المناطق التي تشهد اضطرابات. ويتكرر انقطاع الكهرباء في الكثير من أنحاء البلد.

ثالثاً- حالة حقوق الإنسان

٣٨- أدى تصاعد العنف منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ بسبب اشتداد العمليات المسلحة إلى ازدياد تردي حالة حقوق الإنسان وازدياد المعاناة الإنسانية.

(١٢) Sarah Abu Assali "Labour in vain", *Syria Today*. Available from http://syria-today.com/index.php/focus/17955-labour-invain.

(١٣) "The cost of Syria's crackdown", Al Jazeera, 15 January 2012. Available from www.aljazeera.com/programmes/insidesyria/2012/01/2012115721352136.html.

ألف- الهجمات التي تستهدف المناطق السكنية والمدنيين

٣٩- ابتداءً من بداية تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، ازداد مستوى العنف بين القوات الحكومية والجماعات المسلحة المناهضة للحكومة في مناطق في محافظات حمص وحماة وريف دمشق وإدلب، مع وجود قوي لهذه الجماعات. وقد انسحبت القوات الحكومية من العديد من هذه المناطق ثم طوّقتها. وقام قناصة الجيش وأفراد الشبيحة[١٤] المسلحون والمتمركزون في نقاط استراتيجية بترويع السكان واستهداف وقتل الأطفال الصغار والنساء وغيرهم من المدنيين العُزَّل. وتم أيضاً إطلاق قذائف هاون انشطارية على أحياء مكتظة بالسكان.

٤٠- وبعد انسحاب مراقبي جامعة الدول العربية في آخر كانون الثاني/يناير، كثّف الجيش قصفه بالأسلحة الثقيلة. ولم يوجّه إنذاراً للسكان ولم يمنح المدنيين العُزّل فرصة لإخلاء المكان. ونتيجة لذلك، قُتلت أعداد كبيرة من الناس، بمن فيهم الكثير من الأطفال. وقصفت القوات الحكومية عدة مناطق ثم طوقتها واعتقلت من اشتبهت في أنهم منشقون وناشطون في المعارضة وعذبتهم وأعدمتهم بإجراءات موجزة.

٤١- ووفقاً لمركز توثيق الانتهاكات، قُتل في الأسبوعين الأولين من شباط/فبراير ٢٠١٢ وحده، ما لا يقل عن ٧٨٧ مدنياً، بمن فيهم ٥٣ امرأة بالغة، و٢٦ فتاة و٤٩ فتى. وقضى أكبر عدد من الضحايا في حمص.

٤٢- وفي محافظة إدلب، قصف الجيش قرى إحسم وإبلين وأبديتا وكنصفرة وكفر عويد في منتصف كانون الأول/ديسمبر. وعندما سيطرت القوات الحكومية على القرى، قام عملاء الأمن بنهب المنازل وبتحميل ما نهبوه في شاحنات تم استقدامها لنقل المحتجزين. وفي ٢٠ كانون الأول/ديسمبر، اكتشف المقيمون المحليون جثث ٧٤ منشقاً في منطقة مهجورة تقع بين كفر عويد وكنصفرة. وكانت أيديهم موثقة خلف ظهورهم ويبدو أنهم قد أُعدموا بإجراءات موجزة. وفي ٢١ كانون الأول/ديسمبر، هاجمت القوات الحكومية مجموعة من الناشطين من كفر عويد كانوا قد لجؤوا إلى مسجد القرية. وبعد أن انسحبت القوات، اكتُشفت ٦٠ جثة في المسجد. ويبدو أن الضحايا قد عُذبوا قبل إعدامهم.

٤٣- وفي الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، شنّ الجيش عملية واسعة النطاق في بابا عمرو بحمص حيث كانت توجد مجموعة من الجيش السوري الحر. وتم قصف المباني السكنية في بابا عمرو بالدبابات والمدافع المضادة للطائرات. وأكد مراقبو جامعة الدول العربية الذين زاروا المنطقة في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر أن المنطقة قد قُصفت. وقام قناصة من القوات الحكومية أيضاً بإطلاق النار على رجال ونساء وأطفال عُزّل وقتلهم. وفي ١٩ كانون الثاني/يناير، قصفت القوات الحكومية حمص مجدداً، بما في ذلك باب الهود والبياضة، وقتلت مدنيين.

(١٤) A/HRC/C/S-17/2/Add.1، الفقرة ٢٠.

٤٤- وفي ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، بدأ الجيش بقصف الزبداني بريف دمشق، مُحدثاً إصابات في صفوف المدنيين. واستمرت الاشتباكات المسلحة مع جماعة الجيش السوري الحر لمدة ستة أيام وانتهت بإعادة انتشار الجيش في ضواحي المدينة وبفرض حصار.

٤٥- وفي ٢٤ كانون الثاني/يناير طُوّق حي باب قبلي في حماة الذي كانت توجد فيه جماعة من الجيش السوري الحر، بالدبابات والقناصة وقُصف. وكان أفراد الجيش السوري الحر، فيما يبدو، قد انسحبوا لدى اقتراب الجيش إلا أن الكثيرين من ناشطي المعارضة بقوا في الحي. وفي اليوم التالي، أغار الجنود على الحي واعتقلوا الكثيرين ونهبوا منازل. وفي ٢٦ و٢٧ كانون الثاني/يناير، قامت القوات الحكومية بعملية مماثلة في حي الحميدية في حماة. وبعد عمليتي باب قبلي والحميدية، تم التخلص في حماة من الجثث المقيّدة اليدين العائدة بوضوح إلى أشخاص أُعدموا.

٤٦- وفي ٣ شباط/فبراير ٢٠١٢، وفي تصاعد للعنف، بدأت القوات الحكومية في حمص بقصف مناطق مكتظة بالسكان في الخالدية بالأسلحة الثقيلة. وقد حال وجود القناصة دون تمكن المدنيين من الفرار. وفي ٦ شباط/فبراير، وُسع نفس النوع من العملية ليشمل بابا عمرو الذي قصفته الحكومة وهاجمته بالصواريخ.

باء- شن هجمات على المعارضة السياسية والمدافعين عن حقوق الإنسان ووسائط الإعلام

٤٧- استمر قمع المحتجين السلميين وشنّ غارات على الأحياء التي يُشتبه في أنها تؤيد المعارضة. وقد تلقت اللجنة روايات إضافية تفيد بقيام أفراد من الجيش وقوات الأمن والشبيحة باستخدام الذخيرة الحية ضد المحتجين العُزّل. وذكر منشقون أن الجنود ظلوا يتلقون أوامر تقضي "بإطلاق النار بهدف القتل". وقامت الحكومة أيضاً بعمليات ثأرية رداً على النداءات التي وجهتها المعارضة للقيام بإضرابات. وقد هاجمت القوات الحكومية المشاركين في إضرابات في ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ في ريف دمشق وفي ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ في حماة.

٤٨- وشهد مراقبو الجامعة العربية، خلال انتشارهم في الفترة من ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ إلى ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، عدة مظاهرات سلمية للمعارضة جرت دون تدخل من سلطات الدولة. واعتبر المراقبون أن وجودهم ربما ثنى القوات الحكومية عن استخدام العنف لتفريق المتظاهرين. كما أشار المراقبون إلى أن المواطنين في حمص ودرعا ناشدوهم عدم المغادرة، الأمر الذي أرجعه المراقبون إلى خوف محتمل من عمليات انتقامية.

٤٩- وفي مقابلة تلفزيونية بُثت في ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، ذكر الرئيس أنه لم تصدر إلى القوات العسكرية والأمنية "أي أوامر من أي أحد بالقتل أو بممارسة الوحشية" لكنه أقر مع ذلك بأن بعض عناصر القوات المسلحة "ذهبوا بعيداً" في ردة فعلهم.

٥٠- وأبلغت الحكومة اللجنة أن الجماعات المسلحة تقتل الأشخاص الذين لا يستجيبون لدعوات المشاركة في المظاهرات أو الإضرابات أو تشردهم قسراً. ووثّقت اللجنة حالات قام فيها نشطاء المعارضة بتهديد أصحاب المتاجر الذين رفضوا الانضمام إلى الإضرابات. كما سجلت اللجنة حالات قامت فيها الجماعات المسلحة المناوئة للحكومة بإعدام أشخاص يُشتبه في أنهم من الشبيحة (انظر أيضاً الفقرتين ١١٤ و١١٥ أدناه).

٥١- وفي ٢٨ آب/أغسطس ٢٠١١، أصدرت الحكومة قانوناً جديداً للإعلام (المرسوم رقم ٢٠١١/١٠٨)، يحدد عدداً من الحقوق الأساسية المتعلقة بحرية التعبير وبحصول الصحفيين والمواطنين على المعلومات[١٥]. ويشمل القانون عدداً كبيراً من المحظورات بينها حظر نشر الأخبار المتعلقة بالقوات المسلحة باستثناء ما يصدر عن القوات المسلحة. ولم يتطرق المرسوم إلى التعاريف الغامضة للجرائم الجنائية المذكورة في المواد من ٢٨٥ إلى ٢٨٧ من قانون العقوبات التي استُخدمت طويلاً لمعاقبة وإسكات الصحافيين الذين ينتقدون الحكومة والمدافعين عن حقوق الإنسان والمعارضين السياسيين. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، أنشأت الحكومة المجلس الوطني للإعلام ليتابع تنفيذ قانون الإعلام، وعيَّنت المعاون السابق لوزير الإعلام رئيساً له. وفي ٨ شباط/فبراير ٢٠١٢، أصدر الرئيس مرسوماً يتعلق بتنظيم اتصالات شبكة الإنترنت ومكافحة الجريمة المعلوماتية ويحدد جرائم واسعة تقيد حرية التعبير على شبكة الإنترنت.

٥٢- وفي الممارسة العملية، ما زالت حرية التعبير والمعلومات تخضع لقيود شديدة. وتستخدم الحكومة بصورة منهجية الرقابة والحرمان التعسفي من التراخيص الإعلامية للسيطرة على وسائل الإعلام. وقد تعرض الصحافيون والمدونون الذين عبروا عن وجهات نظر معارضة للمضايقات، أو للطرد من وظائفهم الحكومية، أو للاعتقال والاحتجاز التعسفيين.

٥٣- وواصل النشطاء والمدافعون عن حقوق الإنسان تحركهم عبر الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي. وصوَّر "المواطنون - الصحافيون" انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبها الجيش وقوات الأمن ونشروها على شبكة الإنترنت. واستخدم آخرون أشكالاً من التعبير الثقافي لإبداء معارضتهم، كبث مسرحيات دمى متحركة هجائية عبر الإنترنت. ورداً على ذلك، حاولت الحكومة منع أو إبطاء الوصول إلى الإنترنت في المدن المضطربة في أوقات مختلفة، ودمرت قواتها معدات الكمبيوتر خلال المداهمات وحاولت اختراق الحسابات الخاصة في البريد الإلكتروني وشبكات التواصل الاجتماعي.

(١٥) الرئيس الأسد يصدر المرسوم الخاص بقانون الإعلام" سانا، ٢٩ آب/أغسطس. يمكن الاطلاع على المرسوم على العنوان التالي في شبكة الإنترنت: www.sana.sy/eng/361/2011/08/29/366490.htm.

٥٤- وتَنَافس القراصنة المؤيدون للحكومة والمعارضون لها من أجل السيطرة على الفضاء الإلكتروني، ونشروا، في بعض الحالات، معلومات مضللة. ووفقاً للشهادات الواردة، كان من بين هؤلاء القراصنة مجموعة "الجيش السوري الإلكتروني"، وهي شبكة إلكترونية تنشر الأخبار الداعمة للحكومة وتحاول تخريب مواقع المعارضة. وأخبر أحد أعضاء هذه المجموعة اللجنة أن المجموعة لا تعمل لحساب الحكومة ولا تشارك في أنشطة غير مشروعة، لكنها تسعى فقط إلى تقديم صورة متوازنة عن الاضطرابات.

٥٥- وما زال الصحافيون السوريون الذين يقومون بتغطية الأزمة والانتهاكات المتصلة بها يتعرضون للخطر. وأفادت لجنة حماية الصحفيين ومنظمة مراسلون بلا حدود عن مقتل ثلاثة صحافيين سوريين، نُسب قتل اثنين منهم إلى القوات الحكومية. وفي ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، ألقى رجال الأمن القبض على المصور فرزات حربان أثناء قيامه بتصوير تظاهرة مناوئة للحكومة في القصير (محافظة حمص) ووُجد في اليوم التالي مقتولاً وقد اقتُلعت عيناه. وفي ٢٩ كانون الأول/ديسمبر كانون الأول، قُتل المواطن - الصحافي باسل السيد عندما أطلقت قوات أمن الدولة النار عليه أثناء تصويره عملية قمع عنيفة لمظاهرة في حمص. وفي ٣٠ كانون الأول/ديسمبر، قتل مسلحون مجهولون في دمشق شكري أحمد رتيب أبو البرغل، وهو مقدم برامج إذاعية ورئيس دائرة رقابة في إحدى الصحف الحكومية.

٥٦- وفي أواخر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، عاودت الحكومة السورية، عملاً ببروتوكول جامعة الدول العربية، إصدار تأشيرات دخول لفترات قصيرة لصحافيين أجانب مختارين. وغالباً ما كان الموظفون الحكوميون المرافقون لهؤلاء الصحافيين يقيدون حركتهم داخل البلد ويراقبون اتصالاتهم.

٥٧- وفي ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، انفجرت قذيفة بالقرب من مجموعة صحافيين كانوا يغطون مظاهرات في حمص، مما أدى إلى مقتل الصحافي الفرنسي جيل جاكييه وعدة سوريين. وتبادلت الحكومة والجيش السوري الحر الاتهامات بشأن المسؤولية عن الحادث. وقالت الحكومة إنها فتحت تحقيقاً فيه.

جيم- الاعتقالات التعسفية والتعذيب وعمليات الاختطاف وحالات الاختفاء القسري

٥٨- واصلت الحكومة اعتقالاتها التعسفية واحتجازها للأشخاص المشتبه في مشاركتهم في الاحتجاجات ولنشطاء المعارضة والمدافعين عن حقوق الإنسان والفارين من الجيش. ولم تعترف الحكومة رسمياً، كعادتها، بهذه الاعتقالات التعسفية وكثيراً ما احتجزت المشتبه فيهم في الحبس الانفرادي دون إبلاغ أسرهم باعتقالهم أو بمكان وجودهم.

٥٩- وتتشابه أنماط الاعتقالات التعسفية في جميع أنحاء البلد. إذ يقوم الجيش وقوات الأمن، أثناء الاحتجاجات، بمحاصرة المحتجين في كثير من الأحيان. ويُنقل المعتقلون، بمن فيهم الجرحى، في حافلات وشاحنات حكومية إلى مراكز الاحتجاز التي تديرها الأجهزة

الأمنية، وأحياناً يُنقلون إلى هذه المراكز بعد احتجازهم مؤقتاً في مرافق أخرى مثل الملاعب الرياضية أو المدارس. وبالإضافة إلى ذلك، كثيراً ما ينفذ الجنود ورجال الأمن حملات اعتقال على حواجز تفتيش وفقاً لقوائم مطلوبين يعدها فرع الأمن المحلي.

٦٠- ونُفذت مداهمات أوسع نطاقاً، لا سيما في المناطق التي يُعتقد أن المنشقين يختبئون فيها أو المناطق التي ينظر إليها على أنها متعاطفة مع المحتجين. وعادة ما يطوق الجيش النظامي المنطقة قبل أن تقوم قوات الأمن أو وحدات القوات الخاصة في الجيش، برفقة الشبيحة أحياناً، بتفتيشها بيتاً بيتاً. وتتعرض النساء في هذه المداهمات للاعتقال التعسفي والاحتجاز، كما أن الكثير من الاعتقالات تُنفذ أيضاً بحق النساء لإجبار أقربائهن الذكور على تسليم أنفسهم. وقد ركز العديد من النساء أيضاً على هذه التجربة الأليمة التي تنطوي على تعد على خصوصياتهن، عندما تقوم قوات الأمن، في الليل عادةً، بمداهمة بيوتهن وبتخريب أو نهب ممتلكاتهن الشخصية.

٦١- وتلقت اللجنة شهادات إضافية من أشخاص اعتُقل أفراد من أسرهم ولم يتلقوا بعد ذلك بمدة طويلة أية معلومات من السلطات أو من قنوات غير رسمية عن مكان وجودهم وعما إذا كانوا ما زالوا على قيد الحياة. ولا تزال اللجنة تشعر بالقلق إزاء حالات الاختفاء القسري هذه[١٦].

٦٢- واستمر التعذيب في أماكن الاحتجاز. وقدم الضحايا والشهود روايات موثوقة ومتطابقة عن أماكن ووسائل التعذيب. وترد في مرفق لهذا التقرير (المرفق الثالث عشر) قائمة بـ ٣٨ مكان احتجاز في ١٢ مدينة وثقت اللجنة فيها حالات التعذيب منذ آذار/مارس ٢٠١١.

٦٣- واستمرت الأجهزة الأمنية، بصورة منهجية، في اعتقال نزلاء المستشفيات الحكومية الجرحى والتحقيق معهم، وفي استخدام التعذيب، في أكثر الأحيان، للحصول على معلومات حول مشاركتهم المفترضة في مظاهرات المعارضة أو في الأنشطة المسلحة. ووثقت اللجنة أدلة بشأن تحويل أجزاء من مستشفى حمص العسكري ومستشفى اللاذقية الحكومي إلى مراكز تعذيب. وقام رجال الأمن، يساعدهم في بعض الحالات العاملون الطبيون، بربط المصابين بجروح خطيرة إلى أسرتهم، أو صعقهم بالكهرباء، أو ضرب الأجزاء المصابة من أجسادهم أو حرمانهم من الرعاية الطبية والمياه. وكان العاملون الطبيون الذين لا يتعاونون معهم يواجهون أعمالاً انتقامية.

٦٤- وأشاعت هذه الحملة مناخاً من الخوف. وأجرى الأطباء عمليات سرية لمرضى معرضين للاعتقال، ولم تحتفظ المستشفيات بالمرضى لتلقي الرعاية بعد العمليات الجراحية. واختارت بعض النساء الولادة في ظروف غير آمنة بدلاً من الذهاب إلى المستشفيات

(١٦) A/HRC/S-17/2/Add.1، الفقرة ٥٩.

الحكومية. وفي أماكن كثيرة مضطربة، أقام المدنيون مستشفيات ميدانية سرية بمساعدة مختصين متطوعين، تتوفر فيها معدات بدائية ومستلزمات طبية مهربة من الخارج، أو تبرع بها المواطنون المعنيون، أو سُربت من المستشفيات الحكومية.

٦٥- وتلقت اللجنة الكثير من الروايات التي تفيد بأن المسؤولين الأمنيين هددوا الرجال باغتصاب قريبات لهم.

٦٦- وفي ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، أبلغت الحكومة مراقبي جامعة الدول العربية أنها أطلقت سراح ٥٦٩ ٣ معتقلاً بموجب عفو أعلن في ١٥ كانون الثاني/يناير. وتمكن المراقبون من التحقق من الإفراج عن ٦٦٩ ١ معتقلاً بموجب ذلك العفو.

٦٧- ونظراً إلى العدد الكبير من الاعتقالات التعسفية، وإلى عدم اتباع الإجراءات النظامية في معظم عمليات الاعتقال والإفراج، فإنه من الصعب التيقن من عدد الأشخاص الذين ما زالوا رهن الاحتجاز. وطلبت اللجنة إلى الحكومة تقديم أرقام دقيقة.

٦٨- ووفقاً لمركز توثيق الانتهاكات، الذي يجمع أسماء المعتقلين ومكان وتاريخ اعتقالهم من العائلات ولجان التنسيق المحلية، كان أكثر من ٠٠٠ ١٨ معتقل، بينهم أكثر من ٢٠٠ امرأة وفتاة وأكثر من ٤٠٠ من الأطفال الذكور، رهن الاحتجاز في ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٢.

٦٩- ونفذت جماعات مسلحة، بينها جماعات الجيش السوري الحر، عمليات اختطاف. وفي بعض الحالات، قُتل المخطوفون أو عُذبوا.

٧٠- وأبلغت الحكومة اللجنة بأن ٦٦٦ مدنياً و٧٠ جندياً و١٦٤ شرطياً اختُطفوا بين ١٥ آذار/مارس و١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. ووفقاً للحكومة، اختُطف كذلك ٥٠٦ من العسكريين ورجال الأمن في الفترة من ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ إلى ١٠ شباط/فبراير ٢٠١٢.

دال- الحرمان من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

٧١- بينما يعاني السكان عموماً من الآثار الاقتصادية للأزمة وما ترتب عليها من عقوبات (انظر الفقرات ٣٤-٣٦ أعلاه)، فإن المجتمعات المحلية في المناطق المضطربة تواجه شواغل إنسانية بالغة الخطورة. فالنشاط الاقتصادي الرسمي والخدمات العامة آخذة في الانهيار، وتندر الإمدادات الأساسية مثل الوقود المستخدم في الطبخ والتدفئة، والمستلزمات الطبية، كما أن المواد الغذائية، في المناطق الواقعة تحت الحصار، أصبحت نادرة على نحو متزايد. ومع اختباء الرجال أو اعتقالهم أو قتلهم، تضطر النساء لتحمل طائفة من المسؤوليات الإضافية في إعالة ورعاية أسرهن.

٧٢- ووفقاً للتقديرات، شُرد ٠٠٠ ٧٠ شخص قسراً داخل البلد. واضطر أكثر من ٠٠٠ ٢٠ سوري إلى اللجوء إلى بلدان أخرى والعيش في أوضاع غير مستقرة.

٧٣- وواصلت قوات الجيش والأمن محاصرتها للمناطق التي توجد فيها أعداد كبيرة من الجماعات المسلحة المناوئة للحكومة، بما في ذلك حمص وحماة وإدلب وريف دمشق. ولم يُسمح بمرور الأدوية والمواد الغذائية وغيرها من المستلزمات الضرورية إلى داخل هذه المناطق. واعتقلت القوات الحكومية بصورة تعسفية وهاجمت الأشخاص الذين حاولوا إدخال تلك المستلزمات. كما لم توزع الحكومة حصص الوقود وقطعت الكهرباء لمعاقبة المجتمعات المحلية والأسر التي شارك أعضاؤها في مظاهرات مناوئة للحكومة.

٧٤- ويقدم الهلال الأحمر العربي السوري الإغاثة الإنسانية إلى جزء من السكان المتضررين في ظروف تزداد صعوبتها شيئاً فشيئاً. ووفقاً للاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، قُتل الأمين العام لمنظمة الهلال الأحمر العربي السوري، الدكتور عبد الرزاق جبيرو عند تعرضه لإطلاق نار في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ على طريق دمشق - حلب الرئيسي بينما كان يستقل سيارة تحمل شارة الهلال الأحمر بشكل واضح.

٧٥- ووضعت لجان تنسيق محلية وأفراد سوريون آليات لدعم المجتمع المحلي. ولم تتح للجهات الفاعلة الإنسانية الدولية إمكانية الدخول المباشر إلى المناطق لإجراء تقييم للاحتياجات الإنسانية الأساسية التي استجدت منذ آذار/مارس ٢٠١١ وتلبيتها بشكل شامل.

٧٦- وقدمت الحكومة معلومات عن الهجمات التي تشنها الجماعات المسلحة على المرافق الطبية. فبين ١٥ آذار/مارس ٢٠١١ و٩ شباط/فبراير ٢٠١٢، أحصت الحكومة ١٧ هجوماً على المستشفيات و٤٨ على المراكز الطبية. وقتل ما مجموعه ١٥ موظفاً طبياً، وأصيب ٢٧ آخرون وتضررت ١١٩ مركبة طبية.

٧٧- ووثقت اللجنة عدة حالات أُجبر فيها الجرحى في المستشفيات الحكومية على الادعاء كذباً أمام الكاميرات أن إصاباتهم نجمت عن هجمات شنتها جماعات مسلحة.

هاء- انتهاكات حقوق الطفل

٧٨- يتواصل سقوط الضحايا من الأطفال مع تصاعد أعمال العنف. ولم تبذل السلطات الحكومية أية جهود واضحة لحماية حقوق الطفل. ووفقاً لمصدر موثوق، قُتل أكثر من ٥٠٠ طفل منذ آذار/مارس ٢٠١١، وسُجل أكبر عدد من القتلى بين الأطفال في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ (٨٠ قتيلا) وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ (٧٢ قتيلا). وشكل المراهقون الذين تتراوح أعمارهم بين ١٦ و١٨ سنة أكبر فئة من القتلى الأطفال. وعمد القناصة وغيرهم من القوات الحكومية إلى قتل أو جرح الأطفال، وبينهم أطفال يبلغون

العاشرة أو تقل أعمارهم عن العاشرة. وقُتل العديد من الأطفال عندما قام الجيش بقصف مناطق سكنية في حمص ومدن أخرى في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠١٢.

٧٩- واستمر الاعتقال التعسفي للأطفال وتعذيبهم أثناء الاحتجاز. ووفقاً لمعتقلين سابقين قابلتهم اللجنة، عومل الأطفال بنفس الطريقة التي عومل بها الكبار، وبتجاهل صارخ لسنهم. واحتجزوا في نفس الزنازين مع البالغين وخضعوا لأساليب التعذيب نفسها.

٨٠- ولم يحظ الأطفال المصابون بالعلاج الطبي المناسب، لانعدام الأمان في الطريق إلى المستشفيات والعيادات الطبية ولتعرض من يرافقهم من بالغين لخطر الاعتقال. وتعرض العديد من الأطفال لصدمات نفسية بسبب الفظائع التي شهدوها وهم يحتاجون بالتالي إلى دعم نفسي واجتماعي.

٨١- وتعطلت مؤسسات تعليم الأطفال بسبب أعمال العنف والقيود التي تفرضها الحكومة والمعارضة على حركة الناس، والدعوات إلى مقاطعة المدارس. وتلقت اللجنة أيضاً معلومات عن كيفية استخدام الحكومة للمراهقين للحشد لمظاهرات مؤيدة للحكومة، مما دفع العديد من الآباء إلى عدم إرسال أبنائهم إلى المدارس في الأيام المحددة للمظاهرات.

٨٢- وفي ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، أعلن الرئيس أن الالتحاق بالمدارس انخفض إلى النصف. وأشار أيضاً إلى مقتل ٣٠ معلماً وأستاذاً جامعياً على يد الجماعات المسلحة المناوئة للحكومة، وإلى تخريب أو حرق أو تدمير أكثر من ١ ٠٠٠ مدرسة. وطلبت اللجنة تزويدها بتفاصيل حول هذا الموضوع. وفي ١٥ شباط/فبراير، زودت الحكومة اللجنة بمعلومات عن الأضرار المادية وأعمال النهب فيما يتعلق بـ ٨٦٦ مدرسة في محافظات إدلب (٢٤٠)، ودرعا (١٥١)، ودمشق (١٣١) وحمص (١٢٧)، وريف دمشق (٦٣)، والحسكة (٤٧) ودير الزور (٤٥)، وطرطوس (١٩)، وحلب (١٨)، واللاذقية (١٢)، وحماة (١٠) والرقة (٣٠). وأبرزت الحكومة تعرض تسعة من مدراء المدارس للرشق بالحجارة وإصابة مديرين بجراح بعد تعرضهما لإطلاق نار.

رابعاً- المسؤولية عن الجرائم ضد الإنسانية، والانتهاكات والتجاوزات الجسيمة

٨٣- وثّقت اللجنة نمطاً من الانتهاكات الجسيمة المنهجية والواسعة النطاق التي ارتكبتها القوات الحكومية - في ظل ظروف تتيح الإفلات من العقاب - منذ آذار/مارس ٢٠١١. كما وجدت حالات من الانتهاكات الجسيمة التي ارتكبتها الجماعات المسلحة المناوئة للحكومة. وسعت اللجنة، بما يتسق مع ولايتها، وحيثما كان ذلك ممكناً، إلى تحديد هوية المسؤولين عن هذه الانتهاكات، بما في ذلك الانتهاكات التي يمكن أن تشكل جرائم ضد الإنسانية، بغية ضمان مساءلتهم.

٨٤- وفي ٣١ آذار/مارس ٢٠١١، أنشأت الحكومة اللجنة القانونية الوطنية المستقلة المؤلفة من أربعة قضاة، لإجراء تحقيقات شاملة في الجرائم التي ارتكبت في سياق الأزمة. واستفسرت لجنة التحقيق الدولية من الحكومة ومن اللجنة القانونية الوطنية المستقلة نفسها حول صلاحيات اللجنة ومهامها ونتائجها الأولية. وفي ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، أبلغت الحكومة لجنة التحقيق الدولية أن اللجنة القانونية الوطنية المستقلة وفروعها في مختلف المحافظات تحقق في أكثر من ٠٧٠ ٤ قضية، وأنها ستبلغ لجنة التحقيق الدولية بنتائج هذه التحقيقات فور الانتهاء منها.

٨٥- وزعم الرئيس الأسد، في خطاب ألقاه في ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، أنه تم إلقاء القبض على عدد محدود من الأشخاص العاملين في الدولة في جرائم قتل وغيرها. ولم ترد الحكومة على طلب اللجنة تقديم مزيد من التفاصيل عن عدد الأشخاص الموقوفين أو عن نتيجة التحقيقات الجنائية المتعلقة بهم. ولم تقدم الحكومة أياً من المعلومات المطلوبة عن أي حالات تم فيها رفع الحصانة من الملاحقة القضائية التي يتمتع فيها أفراد الجيش وقوات الأمن بموجب المرسومين ١٩٦٩/١٤ و٢٠٠٨/٦٩.

٨٦- ولم تتمكن اللجنة من التعرف على أي حالة نجحت فيها الملاحقة القضائية لأي من قادة الجيش أو القوات الأمنية أو الرؤساء المدنيين الذين يتحملون المسؤولية عن أي جريمة من الجرائم ضد الإنسانية أو غيرها من الانتهاكات الأخرى لحقوق الإنسان في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١.

٨٧- واللجنة مقتنعة، بعد إجراء استعراض آخر للأدلة التي في حوزتها، بما في ذلك المعلومات التي جُمعت منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، بوجود مجموعة موثوقة من الأدلة التي توفر، بالتوافق مع ظروف أخرى جرى التحقق منها، أسباباً معقولة للاعتقاد بأن أفراداً بعينهم، بما في ذلك ضباط قيادة ومسؤولون في أعلى مستويات الحكومة، يتحملون المسؤولية عن ارتكاب جرائم ضد الإنسانية وانتهاكات جسيمة أخرى لحقوق الإنسان. وقد أودعت اللجنة لدى مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ظرفاً مختوماً يتضمن أسماء هؤلاء الأشخاص، الأمر الذي يمكن أن يساعد السلطات المختصة في إجراء تحقيقات تتسم بالمصداقية في المستقبل. وحددت اللجنة أيضاً وحدات معينة من الجيش، وأجهزة أمنية ومكاتب فرعية محددة لهذه الأجهزة قالت إن لديها أسباباً معقولة للاعتقاد بأنها ارتكبت انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. كما وضعت اللجنة قوائم بجماعات الجيش السوري الحر التي وثّقت اللجنة ارتكابها انتهاكات لحقوق الإنسان.

٨٨- وعلاوة على ذلك، أودعت اللجنة لدى المفوضة السامية قاعدة بيانات شاملة تحتوي على جميع الأدلة التي تم جمعها والتي يمكن أن تطّلع عليها أي سلطات مختصة تجري تحقيقات ذات مصداقية، شريطة ضمان حماية الشهود والشواغل المتعلقة بالسرية.

ألف- سلطات الدولة

١- سياسات وتوجيهات الدولة

٨٩- تعزز الأدلة التي جُمعت منذ التقرير الأول للجنة اقتناع اللجنة بحدوث انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان تبعاً لسياسة تنتهجها الدولة، وبأن أوامر ارتكاب هذه الانتهاكات ناشئة عن السياسات والتوجيهات الصادرة على أعلى المستويات في القوات المسلحة والحكومة(١٧). وينبع ذلك من طبيعة العمليات التي تنطوي على انتهاكات جسيمة ومن المعلومات التي حصلت عليها اللجنة فيما يتعلق بعملية التخطيط والتنفيذ.

٩٠- وقابلت اللجنة أفراداً لديهم معرفة وثيقة بعملية التخطيط. ووردتها روايات موثوقة تفيد بأن مكتب الأمن القومي(١٨) التابع للقيادة القومية لحزب البعث كان يُستخدم لتحويل التوجيهات السياسية العامة الواردة من مستويات أعلى إلى خطط استراتيجية مشتركة تستند إليها العمليات. وكانت هذه الخطط توجه القوات والأجهزة الحكومية فيما يتعلق بمساهماتها المتوقعة في العمليات. وكان مدراء الأجهزة الأمنية يصدرون أوامرهم إلى المكاتب الفرعية لهذه الأجهزة في المحافظات استناداً إلى خطط مكتب الأمن القومي وتوجيهاته. وكانت الأوامر الموجهة إلى الجيش تصدر من خلال تسلسل القيادة العسكرية.

٩١- وعلى المستوى المحلي، جرى تنسيق العمليات بين القوات العسكرية والأمنية والسلطات المدنية ومسؤولي حزب البعث من خلال اللجان الأمنية المحلية التي يسيطر عليها عادة الممثلون المحليون للأجهزة الأمنية وقادة وحدات الجيش المنتشرة في المنطقة. وفي عدة مناسبات، أُرسل مسؤولون أمنيون كبار من العاصمة لتنسيق العمليات التي تنطوي على جرائم ضد الإنسانية وانتهاكات جسيمة أخرى.

٩٢- ونُفذ معظم ما ارتُكب من جرائم ضد الإنسانية ومن انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في عمليات معقدة شاركت فيها جميع الأجهزة الأمنية، وتطلبت بالتالي توجيهات عليا. وكانت الأجهزة الاستخباراتية والأمنية الأربعة المرتبطة مباشرة برئاسة الجمهورية - المخابرات العسكرية، ومخابرات سلاح الجو، ومديرية المخابرات العامة، ومديرية الأمن السياسي - أساسية في جميع العمليات تقريباً. وشاركت معظم فرق الجيش العربي السوري، وفي بعض الحالات أيضاً وحدات البحرية العربية السورية وقوات الدفاع الجوي السوري، في العمليات التي نُفذت في مناطق انتشارها. بيد أن وحدات الجيش الخاصة الأقرب إلى القيادة - القوات الخاصة، والحرس الجمهوري والفرقة الرابعة - لعبت دوراً بارزاً بصورة متزايدة مع تطور الأزمة، وخاصة الحرس الجمهوري والفرقة الرابعة في دمشق وضواحيها بشكل خاص.

(١٧) انظر A/HRC/S-17/2/Add.1، الفقرتان ١٠٢ و١٠٣.

(١٨) تتضمن عضوية المكتب، على سبيل المثال لا الحصر، رؤساء الأجهزة الاستخبارية والأمنية الرئيسية الأربعة، ونائب الأمين القطري لحزب البعث، ووزير الداخلية.

٩٣- وقام مسؤولو الدولة، بمساعدة من بعض رجال الأعمال الذين يقيمون علاقات مع الأجهزة الأمنية، بدفع أجور المجموعات التي تساند القوات الحكومية بحكم الواقع والمعروفة باسم الشبيحة وسلحوها ونظموها بطريقة غير رسمية. وفي عدد من العمليات، وثّقت اللجنة كيفية الاستخدام الاستراتيجي لأفراد الشبيحة في ارتكاب جرائم ضد الإنسانية وانتهاكات جسيمة أخرى. وفي حالات أخرى، كان من الصعب التحقق من مشاركة الشبيحة، لأن قوات الأمن شاركت أيضاً في العديد من العمليات بزي مدني.

٩٤- وأُرسلت تعزيزات من العاصمة للمشاركة في العديد من العمليات، وشملت في بعض المناسبات مشاركة القوات الخاصة التي نُقلت على متن مروحيات للقوات الجوية. وفي كثير من الحالات، نظم مسؤولون في الدولة العمليات بعناية بحيث تم تفكيك الوحدات إلى وحدات فرعية قبل نشرها في أماكن مختلفة حيث جُمع أعضاؤها مع أعضاء وحدات أخرى وأفراد القوات الأمنية قبل بدء العمليات. وتشير شهادات المنشقين إلى أن هذه الاستراتيجية اتُبعت لكسر أواصر الثقة داخل كل وحدة، ولمنع أي عصيان أو فرار جماعي عند تلقي أوامر بارتكاب جرائم.

٩٥- ولاحظت اللجنة أن العمليات الواسعة النطاق التي نُفذت في محافظات مختلفة - مثل مداهمة الأحياء أو مهاجمة المظاهرات الكبيرة (انظر الفقرتين ٥٩ و٦٠ أعلاه) - غالباً ما اتُبع فيها نفس أسلوب العمل وانطوت على انتهاكات مماثلة، مما يوحي بأنها كانت تُرتكب بناءً على توجيهات موحدة صادرة عن الدولة. وخلال الأشهر الثلاثة الأخيرة من الفترة قيد الاستعراض على وجه الخصوص، نفذ الجيش عدداً من العمليات الواسعة النطاق المتشابهة في ما لا يقل عن أربع محافظات، قام خلالها بمحاصرة أحياء بأكملها بسبب وجود جماعات مسلحة مناهضة للحكومة فيها، ثم قصف هذه المناطق السكنية بالأسلحة الثقيلة، دون أي اعتبار لاحتمال وقوع إصابات في صفوف المدنيين.

٩٦- ونُفذت أعنف هذه العمليات في مدينتي حماة وحمص، بعد أن صرح وزير الخارجية علناً، في ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، أن " الحل الأمني فرضته الضرورة واليوم أصبحت واضحة بوجود الميليشيا المسلحة لما يسمى "الجيش الحر" ومجموعات مسلحة أخرى أيضاً لا ترتبط به وترتكب جرائم"[(١٩)]. وبعد هذا التصريح، أكد وزير الداخلية في ٢٩ كانون الثاني/يناير "حرص قوى الأمن الداخلي على المضي في مسيرة الكفاح والنضال لتطهير التراب السوري من رجس المارقين والخارجين على القانون لإحقاق الحق وإعادة الأمن والأمان الذي كانت تعيشه سورية"[(٢٠)].

(١٩) "المعلم: تقرير المراقبين لم يعجب المتآمرين على سوريا: الحل سوري ينبع من مصالح الشعب" سانا، ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. التصريح متاح على العنوان التالي في شبكة الإنترنت: www.sana.sy/eng/21/2012/01/24/396268.htm.

(٢٠) الداخلية تكرم أسر وذوي الشهداء"،سانا، ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. الخبر متاح على العنوان التالي في شبكة الإنترنت: www.sana.sy/eng/21/2012/01/29/397129.htm.

٢- المسؤولية الفردية عن الانتهاكات

٩٧- ولدى النظر في عمليات محددة، تلقت اللجنة أدلة موثوقة ومتطابقة تبين أن ضباطاً من رتب عالية ومتوسطة في القوات المسلحة أصدروا أوامر إلى مرؤوسيهم بإطلاق النار على المحتجين العزل، وقتل الجنود الذين رفضوا الانصياع لهذه الأوامر، واعتقال الأشخاص من دون سبب، وإساءة معاملة المعتقلين، وقصف الأحياء المدنية بشكل عشوائي مستخدمين مدافع الدبابات والرشاشات. وفي بعض الحالات، أصدر هؤلاء الضباط أوامر صريحة بارتكاب جرائم، فيما استخدموا في حالات أخرى عبارات أعم (مثل "استخدام ما يلزم من قوة") وهي عبارات لا تترك، في هذه الظروف، أي مجال للتأويل. وتحققت اللجنة من أن ضباطاً في الجيش، في بعض الأماكن، أصدروا، بصفة فردية، أوامر بالقصف العشوائي للأحياء المدنية في مناطق حضرية منها حماة واللاذقية ودرعا وحمص.

٩٨- وقتل ضباط في القوات المسلحة وقوات الأمن الحكومية، شخصياً وبصفة فردية، مدنيين أبرياء أو سجونهم بصفة غير قانونية، أو عذبوهم، أو ارتكبوا أعمالاً أخرى غير إنسانية ضدهم. وأطلق ضباط النار على المحتجين العزل، بمن فيهم الأطفال، وكذلك على الأطباء وسائقي سيارات الإسعاف والمشيعين في الجنازات في مدن منها اللاذقية، ودرعا، وصيدا (محافظة درعا)، والزبداني وجوبر (محافظة ريف دمشق) والمسطومة (محافظة إدلب).

٩٩- كما شارك ضباط في الجيش وأفراد في قوات الأمن في شن هجمات ضد المدنيين وفي التحريض على شنها؛ فعلى سبيل المثال، قام قادة قوات الأمن الحكومية، بشكل روتيني، بوضع وحداتهم وراء المجندين للتأكد من أن المجندين يطلقون النار على المتظاهرين. وفي عدة مناسبات أطلقت قوات الأمن النار على المجندين الذين عصوا أوامر إطلاق النار على المحتجين. وعلاوة على ذلك، كثيراً ما وضع قادة الجيش والقوات الأمنية المتمركزة وحداتهم في نقاط التفتيش والمواقع الاستراتيجية الأخرى في المناطق الحضرية كي تقوم وحدات أخرى بمهاجمة الأحياء لنهب منازلها واعتقال سكانها. وبالإضافة إلى ذلك، أدار قادة قوات الأمن مراكز الاعتقال في جميع أنحاء البلد حيث تعرض السجناء للتعذيب والاعتداءات الجنسية وأفعال لا إنسانية أخرى.

٣- مسؤولية القيادة والسلطة العليا

١٠٠- يمكن إلى حد معقول الاشتباه في تحمل عدد من القادة العسكريين والرؤساء المدنيين المسؤولية عن ارتكاب جرائم ضد الإنسانية لعدم قيامهم عن علم باتخاذ جميع التدابير الضرورية والمعقولة التي تدخل ضمن نطاق سلطتهم لمنع مرؤوسيهم من ارتكاب الجرائم ذات الصلة أو لقمع ارتكابها أو لعدم إحالة المسألة إلى السلطات المختصة.

١٠١- وخلال السنة الماضية، كان الجنود وأفراد قوات الأمن الذين يرفضون الانصياع للأوامر المخالفة للقانون بشكل ظاهر التي تقضي بارتكاب جرائم ضد الإنسانية، يتعرضون في حالات كثيرة لعقوبات شديدة تشمل الإعدام، وهذا مثال حي على درجة تحكم القادة بمرؤوسيهم. فالطابع الواسع النطاق والمتكرر لهذه الجرائم وما يتوافر بشأنها من تقارير علنية أعدتها وسائط الإعلام الدولية التي تبث باللغة العربية وآليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وبعثة المراقبين التابعة لجامعة الدول العربية كلها أمور تدل على أن القادة العسكريين والرؤساء المدنيين على أعلى المستويات لا بد أنهم كانوا على معرفة بهذه الأحداث. وفي ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ أشار رئيس الجمهورية نفسه في مقابلة تلفزيونية إلى النتائج التي خلصت إليها هذه اللجنة في تقريرها الأول.

١٠٢- وعلى الرغم من المعرفة بهذه الجرائم، لم يُبذل مجهود جدي لمنعها وقمعها. ولا تعلم اللجنة، كما ذكر سابقاً، بأية ملاحقات قضائية ناجحة، وفي الواقع فقد وثّقت اللجنة حالات تبين أن بعض الضباط الذين شاركوا بشكل مباشر في جرائم ضد الإنسانية قد حصلوا على ترقية أو على ثناء. وتثبت الأدلة المتوافرة للجنة أيضاً الجهود المتسقة والمستمرة التي تبذلها الحكومة وقوات الجيش وقوات الأمن لطمس الحقائق المتعلقة بالجرائم. وكان موظفو الدولة في أحيان كثيرة يجبرون أسر الأشخاص الذين قتلوا على أيدي القوات الحكومية على التوقيع على تصريحات تسند المسؤولية عن قتلهم إلى جماعات مسلحة قبل تسليمها جثث قتلاها. وعندما توقع الأسر على هذه التصريحات الكاذبة، فإن المكاتب الفرعية للجنة القانونية الوطنية المستقلة ترفض أن تجري تحقيقات في ذلك. وقد رأت لجنة التحقيق أيضاً أن وسائط الإعلام الموالية للحكومة تُستخدم للتستر على الانتهاكات أو تنسب هذه الانتهاكات بشكل كاذب إلى الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة.

١٠٣- وقد أدت العقبات الهيكلية، بما في ذلك الحصانة التي يتمتع بها أفراد القوات الحكومية من الملاحقة القضائية وتبعية الجهاز القضائي لرئاسة الجمهورية وحزب البعث، إلى تعزيز ظاهرة الإفلات من العقاب[٢١].

١٠٤- وفي ظل الإطار القانوني الحالي والظروف السائدة، فإن الجهاز القضائي يفتقر على ما يبدو إلى القدرة اللازمة للتصدي بفعالية للجرائم المرتكبة ضد الإنسانية على أساس سياسة الدولة.

باء- الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة، بما فيها جماعات الجيش السوري الحر

١٠٥- بجميع المقاييس، أصبحت الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة، ولا سيما جماعات الجيش السوري الحر، أكثر نشاطاً بكثير منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١. وتسلّم اللجنة بأنها لم تتطرق إلاّ إلى جزء من طيف الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة التي برزت وإلى أنشطتها.

(٢١) A/HRC/S.17/2/Add.1، الفقرتان ٢١ و٢٢.

١- سياسات الجيش السوري الحر والافتقار إلى المراقبة المركزية

١٠٦- استعرضت اللجنة بإمعان المعلومات التي جمعت فيما يتعلق بالعمليات والأنشطة التي قامت بها جماعات الجيش السوري الحر إلى الآن. وفي هذا الخصوص، تشير اللجنة إلى أن التزامات حقوق الإنسان التي تشكل كحد أدنى القواعد القطعية للقانون الدولي (الأحكام الآمرة) تُلزم الدول والأفراد والكيانات الجماعية من غير الدولة، بمن فيها الجماعات المسلحة. ولا يمكن على الإطلاق تبرير الأفعال التي تنتهك الأحكام الآمرة، كأفعال التعذيب أو حالات الاختفاء القسري مثلاً.

١٠٧- وقد أكّد قادة الجيش السوري الحر في الخارج للجنة أيضاً أن الجيش السوري الحر يلتزم بالقيام بعملياته وفقاً لقانون حقوق الإنسان والقانون الدولي. وقد طلبوا الحصول على توجيهات لوضع قواعد اشتباك متسقة مع هذا الالتزام. وبينتّ قيادة الجيش السوري الحر للجنة أن القادة في الميدان قد وضعوا في الوقت الحالي قواعد اشتباك خاصة بهم وفقاً للتدريب الذي تلقوه في القوات المسلحة السورية.

١٠٨- ولم تتمكن اللجنة من أن تتبين إلى أي مدى تخضع مختلف جماعات الجيش السوري الحر التي تقوم بعمليات داخل الجمهورية العربية السورية لقيادة الجيش السوري الحر في الخارج ولسيطرته. وقد تلقت اللجنة روايات متضاربة من داخل البلد. ويبدو أن بعض الجماعات المحلية تقرّ بقيادة هذا الجيش على الرغم من أنها لا تتصل به بصورة منتظمة أو تتلقى أوامر محددة منه. وتكتفي جماعات أخرى باعتماد اسم "الجيش السوري الحر" لتأكيد تطلعاتها الثورية أو خلفيتها العسكرية أو أنها ليست من عناصر الشبيحة. وقد تلقت اللجنة أيضاً معلومات عن أن مدنيين سوريين يعززون الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة، وهو ما يزيد من مشاكل السيطرة الفعلية حتى على مستوى الجماعات المحلية للجيش السوري الحر. وقد بيّنت قيادة الجيش السوري الحر في الخارج للجنة أن الجماعات الموجودة في الميدان لا تتلقى الأوامر منها. وتعتبر قيادة هذا الجيش أن دورها يتمثل في تيسير التنسيق بين مختلف جماعات الجيش السوري الحر وضمان اتصالاته الإعلامية.

١٠٩- وحيث إن اللجنة لم تتمكن من التحقق من وجود سلسلة قيادة أو علاقة رئيس/مرؤوس بين القيادة العليا للجيش السوري الحر والوحدات المحلية، فلم يكن بمقدورها تحديد المسؤولية الفردية لقادة الجيش السوري الحر في الخارج. وفي الواقع، تتعلق النتائج التي خلصت إليها اللجنة بالانتهاكات التي ارتكبتها جماعات الجيش السوري الحر في مختلف المواقع داخل البلد.

٢- الانتهاكات التي ترتكبها جماعات الجيش السوري الحر والجماعات المسلحة الأخرى

١١٠- ذكرت الحكومة مراراً في البيانات العامة والرسائل التي وجهتها إلى اللجنة أن الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة، ولا سيما جماعات الجيش السوري الحر، قد ارتكبت انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. وقد أشارت الحكومة في مذكرتها الشفوية المؤرخة ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ (المرفق الحادي عشر) التي وجهتها إلى اللجنة إلى "أفعال الخطف والقتل والتشويه والاختفاء القسري وغير الطوعي وانتهاكات الحق في الحياة التي ترتكبها الجماعات المسلحة ضد مواطنين سوريين، بمن فيهم النساء والأطفال وعناصر من قوات الجيش وقوات الأمن". وذكرت الحكومة أيضاً "أفعال القتل والتشريد القسري التي يتعرض لها كل شخص يخالف أوامر الجماعات المسلحة بالمشاركة في الاحتجاجات والإضرابات والعصيان المدني أو يعارض برنامجها الإرهابي". وقد ادعت وكالة سانا في تقاريرها اليومية وقوع مثل هذه الحوادث.

١١١- ودعت اللجنة مراراً الحكومة إلى تقديم معلومات عن حالات محددة. وفي ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٢، قدمت الحكومة قائمة بحوادث محددة، مبينة تاريخها ومكانها ومعلومات تفصيلية عن "الأعمال المسلحة التي ارتكبتها العصابات المسلحة الإرهابية" خلال الفترة الممتدة من ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ إلى ١٠ شباط/فبراير ٢٠١٢. وتتضمن هذه القوائم تفاصيل هجمات وقعت في المحافظات الـ ١٤ كلها ضد القوات العسكرية وقوات الأمن وضد أهداف مدنية، كالمدارس والجامعات والمصانع والمستودعات. وفي فئة الهجمات على الممتلكات العامة والحكومية، قُدمت معلومات تفصيلية عن ٢١٢ حادثة، و١٦٢ حادثة أخرى تتعلق بتفجيرات أو محاولات تفجير، و٨٥ حادثة تنطوي على القيام بهجمات على منشآت القوات الحكومية والشرطة.

١١٢- وأشارت جامعة الدول العربية في تقريرها إلى التفجيرات التي تعرضت لها المباني والقطارات الناقلة للوقود والسيارات التي تحمل زيت الديزل، والتفجيرات التي تستهدف الشرطة والعاملين في وسائط الإعلام وخطوط أنابيب الإمداد بالوقود. وقد خلصت جامعة الدول العربية، بدون أن تمضي في تحديد المسؤولية، إلى أن بعض الهجمات صادرة عن الجيش السوري الحر وبعضها الآخر عن جماعات مسلحة أخرى مناهضة للحكومة.

١١٣- وقد وثّقت اللجنة حالات تظهر انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان ارتكبها أفراد في مختلف جماعات الجيش السوري الحر.

١١٤- وفي حمص، تبيّن أن أفراد الجيش السوري الحر قد قاموا بتعذيب وإعدام أفراد يشتبه في أنهم من عناصر الشبيحة انتقاماً للتجاوزات التي ارتكبها الشبيحة أو موظفون من الأمن يرتدون لباساً مدنياً ويتظاهرون بأنهم من الشبيحة. وفي أواخر كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، قام أفراد الجيش السوري الحر وآخرون في كرم الزيتون بإعدام رجل من دون محاكمة يشتبه في أنه يعمل مع قوات أمن الدولة وباستعراض جثته في الشوارع على متن شاحنة صغيرة.

١١٥- وفي أواخر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، قام أفراد الجيش السوري الحر في بابا عمرو بأسر اثنين من المشتبه في أنهما من عناصر الشبيحة في أعقاب عملية لتبادل إطلاق النار. وانهال السكان المحليون بالضرب على الرجلين. وفي هذه الحالة، سحب أفراد الجيش السوري الحر الرجلين بعيداً عن الجماهير الغاضبة واقتادوهما للاستجواب إلى مكان لم يكشف عنه.

١١٦- وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، قام أفراد من جماعة مسلحة في بابا عمرو باختطاف أحد العاملين في وسيلة إعلامية أجنبية وأساؤوا معاملته لساعات عديدة قبل الإفراج عنه.

١١٧- وهناك تقارير أيضاً تفيد أن أفراد الجيش السوري الحر في حمص يأخذون عناصر أمنية أو أفراد أسرهم أو رعايا أجانب تابعين لبلدان معينة كرهائن مقابل إطلاق سراح أشخاص احتجزتهم القوات الحكومية. وقد أقرّت قيادة الجيش السوري الحر في رسائل خطية تبادلتها مع اللجنة بأن جماعات الجيش السوري الحر قامت بالفعل باختطاف رعايا أجانب ولكنها وصفت هؤلاء الذين أسرتهم بأنهم مقاتلون أجانب.

١١٨- وسعى بعض المدنيين المسلحين في حمص، بمن فيهم مدنيون مسلحون ينتمون إلى الجيش السوري الحر، إلى الثأر بالدم من التجاوزات بقتل أفراد أسر عناصر من الأمن أو من الشبيحة. وقد أدانت قيادة الجيش السوري الحر في حمص وكذلك لجنة التنسيق المحلية هذه العمليات الانتقامية الجماعية وحاولت احتواءها.

١١٩- وأشارت تقارير ذات مصداقية إلى أن أفراد جماعات الجيش السوري الحر في مواقع أخرى قد قاموا بعمليات تعذيب أو إعدامات بإجراءات موجزة ضد أسرى من القوات المسلحة أو قوات الأمن. وفي منتصف تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، قام أفراد الجيش السوري الحر على مقربة من تلبيسة بتعذيب عنصر من عناصر المخابرات العسكرية أثناء استجوابه. وتعرض هذا الأسير للضرب والجلد بالكبل والتهديد بالسكين. وفي أواخر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، قامت جماعة من الجيش السوري الحر من ريف دمشق بأسر أحد عناصر قوات الأمن وتعذيبه وقتله.

١٢٠- وتؤكد اللجنة أنه قد تكون هناك مسؤولية جنائية بموجب القانون الدولي تقع على عاتق أفراد الجيش السوري الحر، بمن فيهم القادة المحليون الذين يتحملون المسؤولية القيادية.

خامساً- الاستنتاجات والتوصيات

١٢١- إن الأزمة الخطيرة والمستمرة التي تعيشها الجمهورية العربية السورية في مجال حقوق الإنسان هي نتاج مجموعة مختلطة من العوامل تشمل عدم استجابة الدولة لمطالب شعبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية المشروعة، ومكانة الجمهورية العربية السورية في الجغرافيا السياسية للمنطقة التي تتسم بتعقيد كبير.

١٢٢- وأدى ردّ الأجهزة الأمنية على المعارضة التي كانت سلمية في بداياتها إلى صدامات مسلحة. وبعد مرور عام على ذلك، تجد الجمهورية العربية السورية نفسها على شفا نزاع مسلح داخلي. وإن الخطط المتضاربة داخل مجتمع دولي شديد الانقسام تعقّد احتمالات إنهاء العنف.

١٢٣- وقد تدهورت الحالة الاجتماعية – الاقتصادية في البلد، مما جعل الغالبية العظمى من السكان يعيشون في حالة من الفوضى. ويجد السكان عامة صعوبة متزايدة في تلبية الاحتياجات الأساسية للاستمرار في الحياة اليومية. وفي هذا الخصوص لا تدعم لجنة التحقيق فرض عقوبات اقتصادية من شأنها أن تؤثر سلباً على حقوق الإنسان للسكان، ولا سيما للفئات الضعيفة.

١٢٤- ويخشى أن يؤدي استمرار الأزمة إلى دفع السكان إلى التطرف وتعميق التوترات بين الطوائف وتآكل نسيج المجتمع.

١٢٥- ولا تزال اللجنة على اقتناع بأن الحل الوحيد الممكن لإنهاء العنف هو فتح حوار شامل للجميع يفضي إلى تسوية عن طريق المفاوضات تضمن فعلياً حقوق الإنسان للشعب بأكمله في البلد.

١٢٦- وقد أخفقت الحكومة إخفاقاً بيّناً في تحمّل مسؤوليتها عن حماية السكان، وارتكبت قواتها انتهاكات واسعة النطاق ومنهجية وجسيمة لحقوق الإنسان بلغت حد جرائم ضد الإنسانية، بمعرفة واضحة من مسؤولين على أعلى مستويات الدولة وبموافقتهم. وارتكبت الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة أيضاً انتهاكات، وإن كانت لا تقارن من حيث الحجم والتنظيم بالانتهاكات التي ارتكبتها الدولة.

١٢٧- ووفقاً للقانون الدولي، فإن مسؤولية التحقيق في الجرائم الدولية وغيرها من الانتهاكات الجسيمة ومقاضاة مرتكبيها والمعاقبة عليها تقع أولاً وأخيراً على عاتق الدولة. بيد أن الجرائم ضد الإنسانية وغيرها من الانتهاكات الجسيمة الموثقة في تقارير اللجنة قد ارتُكبت في ظل نظام للإفلات من العقاب. ولا بد من إجراء إصلاحات هيكلية جذرية في القطاعات السياسية والقضائية والأمنية لوضع حد لثقافة الإفلات من العقاب وتحقيق العدالة للضحايا.

١٢٨- وينبغي أن تقوم المصالحة والمساءلة على أساس مشاورات واسعة للجميع وجديرة بالثقة تضم كل الشعب السوري وأن تجري في إطار القانون الدولي. ويمكن أن تستخدم آليات العدالة الدولية لدعم الجهود الوطنية وتكملتها.

١٢٩- وفي غضون ذلك، يتعين مواصلة رصد حالة حقوق الإنسان بشكل دقيق وجمع الأدلة بصورة منهجية عن الجرائم الدولية وغيرها من الانتهاكات الجسيمة، وذلك لتيسير عملية محاسبة المسؤولين عن تلك الأفعال.

١٣٠- وتقدم اللجنة التوصيات الواردة أدناه لإنهاء العنف على الفور وبدء عملية طويلة لتحقيق الإصلاح والمصالحة والمساءلة.

ألف- إنهاء العنف

١٣١- تدعو اللجنة إلى إقامة حوار عاجل وشامل وسياسي يجمع بين الحكومة والمعارضة والجهات الفاعلة المناهضة للحكومة للتفاوض على وضع حد للعنف، وضمان احترام حقوق الإنسان، وتلبية المطالب المشروعة للشعب السوري. وينبغي إنشاء فريق اتصال يتألف من دول لديها مواقف متنوعة من الحالة في الجمهورية العربية السورية، وذلك لبدء عملية تفضي إلى حوار سياسي. وينبغي عقد مؤتمر سلام دولي في أسرع وقت ممكن لتيسير هذه العملية.

١٣٢- وتوصي اللجنة الحكومة بتنفيذ التوصيات الصادرة في تقريرها الأول[٢٢] وبالقيام أيضاً بما يلي:

(أ) ضمان إبلاغ جميع المحتجزين على الفور بأسباب احتجازهم وبالتهم الموجهة إليهم وتمكينهم من الاستعانة بمحام يختارونه بأنفسهم بصورة فورية ومنتظمة، والسماح لأسرهم بزيارتهم وينبغي أيضاً إبلاغ الأسر بوضع المحتجزين وبمكان وجودهم؛

(ب) إجراء محاكمات عادلة للفارين من الجيش وأفراد الجماعات المسلحة وضمان عدم الاعتماد على الأدلة المنتزعة تحت التعذيب؛

(ج) اتخاذ جميع التدابير الممكنة لتحديد مكان الأشخاص الذين قتلوا أثناء الاضطرابات والتعرف إلى هويتهم وتحديد مصير الأشخاص المختفين؛

(د) نشر شرطة مدنية عوضاً عن قوات الجيش أو قوات الأمن لمراقبة الاحتجاجات الصادرة عن مدنيين عزّل وحمايتهم، وتوفير التدريب للشرطة وتزويدها بمعدات غير قاتلة لمراقبة الحشود وفقاً للمعايير الدولية؛

(هـ) نشر قائمة بجميع الأماكن التي تستخدم حالياً كمرافق للاحتجاز، مع معلومات عن الجهة أو الوحدة المسؤولة عن الإشراف عليها؛

(و) نشر قواعد الاشتباك التي تسترشد بها قوات الجيش وقوات الأمن في عملياتها ضد الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة.

١٣٣- وتجدد اللجنة توصيتها لجميع الجماعات المسلحة بضمان احترام القانون الدولي لحقوق الإنسان والتصرف بموجبه. وينبغي للجماعات المسلحة، ولا سيما الجيش السوري الحر والجماعات المحلية التابعة له، القيام بما يلي:

(أ) اعتماد قواعد سلوك متوافقة مع القانون الدولي لحقوق الإنسان وغيره من المعايير الدولية الواجبة التطبيق، بما في ذلك تلك المبيَّنة في إعلان المعايير الإنسانية الدنيا[٢٣]، والإعلان عن قواعد السلوك هذه رسمياً؛

---

(٢٢) A/HRC/17-2/Add.1، الفقرة ١١٢.

(٢٣) E/CN.4/1995/116.

(ب) التعهد علناً بعدم تعذيب أو إعدام الأسرى من الجنود أو عناصر الشبيحة أو المدنيين، وعدم استهداف أشخاص لا يشاركون في الصدامات، وعدم أخذ رهائن، سواء من المدنيين أو من العسكريين؛

(ج) إصدار تعليمات لأفراد الجيش السوري الحر بالتقيد بهذه الالتزامات ومحاسبة مرتكبي الانتهاكات في صفوفه؛

(د) الحرص على التقليل من مخاطر تعريض المدنيين لنيران الحكومة أو لعمليات ثأرية نتيجة انتشار أفراد الجيش السوري الحر في مواقع معينة؛

(هـ) موافاة المؤسسات الإنسانية ومؤسسات حقوق الإنسان ذات الصلة بجميع المعلومات المتاحة عن مصير الأشخاص الذين أسرتهم، وتمكين هذه الجهات الفاعلة من الوصول بصورة كاملة وبدون عوائق إلى المحتجزين.

١٣٤- وتوصي اللجنة الأمم المتحدة بأن تدرج عنصراً قوياً لحقوق الإنسان في أية بعثة دولية موفدة إلى الجمهورية العربية السورية وتوفير ما يلزمها من الاختصاصات والقدرات اللازمة لرصد أية انتهاكات لحقوق الإنسان رصداً فعالاً، بما في ذلك تلك التي تشمل العنف ضد النساء والأطفال والأقليات.

١٣٥- وتوصي اللجنة المفوضية السامية لحقوق الإنسان والمقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الجمهورية العربية السورية الذي سيُعيَّن مستقبلاً، بالاستمرار في تحديد هوية المسؤولين عن الجرائم الدولية، حيثما أمكن ذلك، بهدف ضمان مساءلة مرتكبيها. وينبغي للمفوضية السامية لحقوق الإنسان، بالتعاون مع المقرر الخاص، الاحتفاظ بقاعدة البيانات السرية التي أنشأتها اللجنة وتحديثها.

باء- المصالحة والمساءلة والجبر

١٣٦- توصي اللجنة الجمهورية العربية السورية بإجراء إصلاحات عميقة في القطاعات السياسية والقضائية والأمنية. وينبغي أن تشمل هذه الإصلاحات إزالة العقبات القانونية والمؤسسية أمام استقلالية الجهاز القضائي، وإلغاء الحصانة من الملاحقة القضائية التي يتمتع بها أفراد القوات العسكرية والأمنية، وإجراء عملية تدقيق موثوقة لعزل الضباط المتورطين في انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان من القوات العسكرية والأمنية، وإجراء إصلاح شامل لقانون العقوبات، والتصديق على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، واعتماد تشريع محلي متسق مع هذا النظام.

١٣٧- وينبغي للشعب السوري أن يحدد على أساس مشاورات واسعة وشاملة للجميع وموثوقة، ضمن الإطار المنصوص عليه في القانون الدولي، العملية والآليات اللازمة لتحقيق المصالحة وتقصي الحقائق والمساءلة فيما يخص الانتهاكات الجسيمة التي حدثت

منذ آذار/مارس ٢٠١١، فضلاً عن تقديم تعويضات وتوفير سبل انتصاف فعالة للضحايا. وينبغي أن تمثّل على النحو المناسب النساء والأقليات والجماعات التي تقع ضحية لذلك.

١٣٨- وينبغي أن توفر العملية الجبر وسبل الانتصاف الفعالة للضحايا ولأسرهم. وينبغي للمجتمع الدولي أن يُسهم في إتاحة الإمكانية لتوفير الجبر المناسب.

١٣٩- وتوصي اللجنة الجمهورية العربية السورية بالتماس المساعدة التقنية من الأمم المتحدة، ولا سيما المفوضية السامية لحقوق الإنسان، فيما يتعلق بعمليتي الإصلاح والتشاور وما يتصل بذلك من تدريب لواضعي السياسات، والقضاة، والمدعين العامين، والمسؤولين في القطاع الأمني. وينبغي للمجتمع الدولي، تيسيراً للعملية الرامية إلى تحقيق المصالحة والمساءلة، النظر في تنفيذ الولاية القضائية الخاصة بالآليات المناسبة للعدالة الدولية.

Annexes

Annex I

Note verbale dated 13 December 2011 addressed to the Permanent Representative of the Syrian Arab Republic

NATIONS UNIES
HAUT COMMISSARIAT AUX DROITS DE L'HOMME

UNITED NATIONS
HIGH COMMISSIONER FOR HUMAN RIGHTS

Tel: 41-22-9179101

Independent International Commission of Inquiry pursuant to resolution A/HRC/S-17/1

The Independent International Commission of Inquiry on the Syrian Arab Republic presents its compliments to the Permanent Representative of the Syrian Arab Republic to the United Nations Office at Geneva and specialized institutions in Switzerland, and refers to its notes verbales of 29 September 2011, 19 October 2011 and 4 November 2011, as well to the Chairperson's letter of 27 October 2011. The Commission also takes note of the letter dated 12 October 2011 from the Permanent Representative of the Syrian Arab Republic and the note verbale dated 17 November 2011 from the Syrian Arab Republic addressed to the Independent International Commission of Inquiry.

In its report, transmitted to the Syrian Arab Republic and the President of the Human Rights Council on 28 November 2011, the Commission strove to reflect the position of the Government of the Syrian Arab Republic, including existing policies and announced reforms expressed in public pronouncements and media reports. The Commission believes that a visit to the country would have allowed the Commission to interact directly with Government officials and to ascertain the circumstances of the reported killing of members of the military and security forces. The Commission remains eager to reach out to their families and to wounded soldiers, as well as to suffering civilians across Syrian communities. It also looks forward to the opportunity of meeting the members of the National Independent Special Legal Commission and learning about its work and findings.

In this context, the Commission wishes to reiterate its request to visit the Syrian Arab Republic as part of fulfilling its mandate and in preparation of the written update requested by the Human Rights Council for its 19th session. The Commission looks forward to the results of the 12 December 2011 local elections and to interact with newly elected officials.

The Commission avails itself of this opportunity to renew to the Permanent Representative of the Syrian Arab Republic assurances of its highest consideration.

13 December 2011

HUMAN RIGHTS UNITED NATIONS

Annex II

Note verbale dated 21 December 2011 from the Permanent Representative of the Syrian Arab Republic addressed to the commission

MISSION PERMANENTE
DE LA
RÉPUBLIQUE ARABE SYRIENNE
GENÈVE

الجمهورية العربية السورية
البعثة الدائمة لدى مكتب الأمم المتحدة
جنيف

21 December, 2011

598/11

The Permanent Mission of the Syrian Arab Republic to the United Nations Office and other International Organizations in Geneva presents its compliments to The Office of the High Commissioner for Human Rights, and in reference to the Note Verbal of the Independent International Commission of Inquiry pursuant to resolution A/HRC/S-17/1 dated 13/12/2011; has the honour to attach herewith the respond of the Syrian Arab Republic Government to the request of the Commission to visit Syria.

The Permanent Mission of the Syrian Arab Republic avails itself of this opportunity to renew to The Office of the High Commissioner for Human Rights the assurances of its highest consideration.

OHCHR REGISTRY
22 DEC 2011
Recipients : M.E.N.A.

MISSION PERMANENTE DE LA RÉPUBLIQUE ARABE SYRIENNE
AUPRÈS DU BUREAU DES NATIONS UNIES
GENÈVE

Office of the High Commissioner for Human Rights
Palais Wilson

Rue de Lausanne 72 (3e étage), 1202 Genève Tel: +41 22 715 45 60 Fax: +41 22 738 42 75

MISSION PERMANENTE
DE LA
RÉPUBLIQUE ARABE SYRIENNE
GENÈVE

الجمهورية العربية السورية
البعثة الدائمة لدى مكتب الأمم المتحدة
جنيف

Mr. Chairperson and Members of the Independent International Commission of Inquiry pursuant to resolution A/HRC/S-17/1

We received your Note Verbal dated 13/12/2011, which reiterates the request of the commission to visit the Syrian Arab Republic "as part of fulfilling its mandate and in preparation of the written update" to its report published on 13/11/2011, in which you politicized the human rights situation in Syria in an unprofessional, selective and subjective manner, where you undertook what you called "investigations" in a way that lacks the simplest basis of professional investigation, and consigns with the agenda of certain countries aiming to destroy Syria, and to intervene militarily in Syria under the pretext of "protecting the civilians".

You have grossly exceeded your mandate by holding the Syrian Government fully accountable for what has been going on in Syria, while you have given a blind eye to the violations of human rights committed by the terrorist groups, and you have refrained from referring to millions of dollars funneled to these groups in the form of money, weapons, and media and logistical support, aiming to ruin Syria and kill its people.

Syria has fully cooperated with you, despite the fact that it has not approved of the resolution establishing your committee, and has provided you with numerous documents and documented information regarding the real situation in Syria.

However, you have ignored everything you have received from Syria and you were content only with certain references to them in your report, calling them "allegations" or annexes.

Syria has reiterated that it has formed an independent, impartial and honest judicial Investigation Commission with wide powers to investigate all the crimes committed in the context of the recent events. The Judicial Commission is working continuously to prove the truth for the sake of comforting the souls of the victims and to punish the perpetrators. We have repeatedly clarified that this Commission has not concluded its work yet, and that the Syrian government does not want to anticipate its work and to present non-objective or politically motivated results as did the International Commission of Inquiry in its report. Furthermore, we have reiterated our readiness to consider cooperation with the international commission of inquiry after the Syrian investigation committee has reached concrete results. However, you chose to refuse this and instead turned to listening to whom you call witnesses from international and regional organizations and journalists and NGOs, and those whom you call "defectors from the military and security services". You have interviewed 223 "witnesses" as mentioned in your report, which leads us here to ask you: Have you called upon any of the martyr Sari Saoud's family members to listen to their testimony? Or have you listened to the testimony of the "deceased" Zainab, whom you have added to the list of "civilians killed by the security forces" and those you described as "Al Shabiha" based on media reports, which later turned out to be alive? Or have you listened to the testimony of any of the family members of the martyr General Abdo Kheder Tallawi's who was killed along with his three children in cold blood and whose bodies were mutilated? And why have you refused all of the documented information you received from Syria regarding the case of the child Hamza Al Khatib and preferred instead certain false media

reports in order to form serious accusations against Syria of committing crimes against humanity.

You have relied upon interviews with politicians, journalists, and persons who have interest in destroying Syria, as well as non-Syrian citizens, some of whom are from countries that are involved in the events causing the deaths of Syrians on a daily basis. Some of those are directly contributing to the fabrications of stories against Syria, and others have Syrian blood on their hands. You have shut your ears to the voices of the real victims. How do you claim impartiality and objectivity while you have never met any of the above mentioned victims and many others who have suffered from the scourge of terrorism in Syria?

Hundreds of terrorists have publically admitted that they killed protestors and that they were involved in looting, killing, mutilating bodies, and fabricating stories in return of money they received from some neighboring countries. Those people described the killings of whoever did not protest with them or cooperated in ruining Syria. They also proudly spoke of the burnings, mutilations of bodies, and rape.

You have ignored all of our confirmed information as well as the confirmed information of a number of news agencies upon which you relied in your investigations pertaining to the existence of armed groups killing innocent people and targeting the army, security, intellectuals and scientists in Syria. With the aim to draw the attention to the non peaceful nature of the events in Syria, we have previously informed the office of the High Commissioner for Human Rights on 22/06/2011 of the death of more than /260/ martyrs from the army and security forces in armed attacks. This number grew to /600/ martyrs by 20/08/2011, and then /1100/ by 19/10/2011. The total number of martyrs has now surpassed /2000/ members of the security forces and the Syrian Army, this while you still refuse to

believe or listen to the fact that terrorist acts are being committed in Syria. Is there no place for these facts in your report?

We did not find any indication to the destruction of railways, oil pipelines, as well as the burning of schools, hospitals and official establishments, nor any reference to the destruction of the infrastructure and the ruining of the economy. Do the victims of these violations not deserve your attention?

Does the terrorizing of civilians and forcing them to abandon their homes and properties, and rending them displaced in areas of a certain sectarian color, and killing them and mutilating their bodies to divide the country on a sectarian basis - in a clear violation of their right to life, and a violation of the prevention of extrajudicial killing as well as the violation of the freedom of religion and belief, does it not deserve any attention from you considering that you have been mandated to investigate these violations? And we ask here: do you plan to call for any non-politicized action to address these issues other than the call for military intervention in Syria?

How can the Commission confirm that crimes against humanity have been committed without having followed the simplest rules of professional and objective investigation in collecting evidence? Unfortunately the International Commission of Inquiry chose to describe everything that it has received concerning these gross violations of human rights in Syria as allegations, while it considered everything all the allegations made by journalists and representatives of NGOs as confirmed and documented information, even though this information is not linked in any way with evidence. The Commission was deliberately selective in using information regardless of its source and credibility, in a clear breach of the basic principles of impartiality, objectiveness and professionalism implemented in any investigation process. The report lacks professionalism in its preparation and precision in the

information and method, and has used erroneous and fabricated information to launch serious accusations and in making recommendations that go in the direction towards intensifying the campaign waged by certain countries against Syria. Therefore, this report cannot be considered separate from this campaign.

The Commission has fully exceeded its mandate, and surpassed its original mission of investigating violations of International Human Rights Law free from double standards and politicization. The Commission immersed itself in the campaign against Syria in a clear violation of its mandate and the resolution establishing it.

The Commission failed to abide by one of the most important objectives of the United Nations which is the obligation to refrain from the threat or use of force against the territorial integrity or political independence of any state. The Commission's report was completely politicized and selective, and lacks professionalism and the simplest rules of International Law and Rules of International Human Rights Law, but also the Charter of the United Nations. It has become clear that one cannot build on this report in any future action against Syria, and raises serious questions about the credibility of the Commission.

Syria has previously underlined, and also reiterates today that the only solution to this crises is national dialogue. Unfortunately, the commission has failed to call for any form of national dialogue, and preferred to violate the Human Rights of the Syrian citizens, first and foremost the right of life, by calling for foreign armies to intervene in Syria.

Syria has chosen the path of reform and fulfilling the demands of its people, and to investigate the events in an impartial and honest manner. Syria also has chosen the path of dialogue. We expect the Commission to contribute to the

achievement of these goals, and to participate in helping Syrians to move peacefully through dialogue towards a better future, and not through calling for the intervention of foreign armies under the pretext of the Protection of Civilians.

We call upon you to listen to the voice of righteousness, justice and objectivity, and to reflect the truth as it comes from the voices of those who know it and live it, and not through allegations of people living thousands of miles from Syria and who are implicated in acts of killings and terrorizing Syrians. We also call upon you not to follow the calls for foreign intervention in Syria and ask you to restore your true role in investigating human rights violations, and to support reform and dialogue plans in Syria in order to overcome this crisis which is draining precious Syrian blood to the benefit of foreign agendas that do not help in protecting and promoting human rights.

In light of the above, and in light of: your lack of commitment to the principles of professional, non-politicized and non-selective investigation; your lack of concern to expose the reality and the violations of victims' rights committed by terrorists groups against Syrians; and your satisfaction with exposing the mere of what you receive from the Syrian authorities and describing it as "allegations" or adding them in "annexes"; we do not see at the present time any benefit in any request to visit Syria. We await seeing a real change in the direction of working towards revealing the truth according to real testimonies of real witnesses and victims of human rights violations. Only then you will find all our doors open for you in Syria.

Kindly accept our highest considerations.

Annex III

Note verbale dated 27 December 2011 from the Permanent Representative of the Syrian Arab Republic addressed to the President of the Human Rights Council

MISSION PERMANENTE
DE LA
RÉPUBLIQUE ARABE SYRIENNE
GENÈVE

الجمهورية العربية السورية
البعثة الدائمة لدى مكتب الأمم المتحدة
جنيف

OHCHR REGISTRY
27 DEC 2011
Recipients: H.R. Council

N° 611/11

Geneva, 27th December 2011

The Permanent Mission of the Syrian Arab Republic to the United Nations Office and other International Organizations in Geneva presents its compliments to The Office of the High Commissioner for Human Rights, and following all the Mission's communications regarding the recent events in the Syrian Arab Republic, has the honour to forward to H.E Ms. Laura Dupuy Lasserre, President of the Human Rights Council the attached official statistics of the documented acts of killing, kidnapping, looting, and car theft that took place in the Syrian Arab Republic between 15/03/2011 and 19/12/2011.

The Permanent Mission of the Syrian Arab Republic kindly requests the publication of the above mentioned document, in all official languages of the UN, as official documents of the Human Rights Council.

The Permanent Mission of the Syrian Arab Republic avails itself of this opportunity to renew to the President of the Human Rights Council, the assurances of its highest consideration.

H.E Ms. Laura Dupuy Lasserre
President of the Human Rights
The Office of the High Commisioner for Human Rights
Palais des Nations
1211 – Geneva 10

MISSION PERMANENTE DE LA RÉPUBLIQUE ARABE SYRIENNE
GENEVE

إحصائيات بحوادث (القتل والخطف والسلب وسرقة السيارات)
في القطر منذ بداية الأحداث وحتى تاريخ ٢٠١١/١٢/١٩م

أولاً . حوادث القتل الواقعة على المدنيين والعسكريين والشرطة، وفقاً لتقارير المشافي، والضبوط المنظمة من قبل الوحدات الشرطية، وبلغ عددها /٣٢٥٩/ موزعة على الشكل التالي :

١. حوادث القتل الواقعة على المدنيين :

المحافظة	دمشق	ريف دمشق	درعا	السويداء	القنيطرة	حمص	حماه	طرطوس	اللاذقية	إدلب	حلب	الرقة	دير الزور	الحسكة	المجموع
العدد	٨٥	١٥٣	٣٤١	–	–	٨٢٩	٢٨٠	٢٢	١٢٤	٢٤٣	١٠	–	٤٢	٢	٢١٣١

علماً أن هناك عدد غير معروف من القتلى المدنيين خلال الأحداث لم يتم التعرف على عددهم نظراً لعدم إمكانية الوصول إلى جثثهم، أو تنظيم ضبوط بمقتلهم بسبب دفنهم فوراً من قبل ذويهم دون الإعلام عن وفاتهم، أو دفن بعضهم من قبل المسلحين حتى لا يتم التعرف عليهم.

٢. حوادث القتل الواقعة على العسكريين : (الشهداء من الجيش ٩١٣) وفقاً لقائمة وزارة الدفاع المرسلة لمكتب الأمن القومي حتى تاريخ ٢٠١١/١٢/١٨م .

٣. حوادث القتل الواقعة على الشرطة (الشهداء من الشرطة ٢١٥):

المحافظة	دمشق	ريف دمشق	درعا	السويداء	القنيطرة	حمص	حماه	طرطوس	اللاذقية	إدلب	حلب	الرقة	دير الزور	الحسكة	المجموع
العدد	٣	١٥	٢٢	–	–	٨٣	٥٥	–	١	٢٩	–	–	٦	١	٢١٥

ثانياً : حوادث السلب بالعنف الواقعة على الأشخاص أو الآليات، وبلغ عددها /١٦٦٣/ حادثة موزعة على الشكل التالي :

١. حوادث السلب بالعنف الواقعة على الأشخاص:

المحافظة	دمشق	ريف دمشق	درعا	السويداء	القنيطرة	حمص	حماه	طرطوس	اللاذقية	إدلب	حلب	الرقة	دير الزور	الحسكة	المجموع
العدد	٥	٦١	١٩	١٨	–	٩٩	٧٨	٢	٨	١١١	٣٠	٤	٢٣	١٠	٤٦٨

٢. حوادث السلب بالعنف الواقعة على الآليات ، وفقاً لما ورد في التقارير المرفقة :

المحافظة	دمشق	ريف دمشق	درعا	السويداء	القنيطرة	حمص	حماه	طرطوس	اللاذقية	إدلب	حلب	الرقة	دير الزور	الحسكة	المجموع
العدد	١٠	٥٥	–	–	–	١٠٧	٣٠٨	٦	–	٦٦١	٤٤	٣	١	–	١١٩٥

ثالثاً : حوادث الخطف الواقعة على المدنيين والعسكريين والشرطة، وفقاً لما تم التبليغ عنه، والنتيجة التي آلت إليه عملية الخطف، وبلغ عددهم /٩٠٠/ حادثة موزعة على الشكل التالي :

١. حوادث خطف المدنيين:

المحافظة	إجمالي المخطوفين	النتيجة المترتبة على الخطف					
		قتل بعد الخطف	ترك بفدية	ترك بدون فدية	ترك بعد تعذيبه	تحرير	مجهول المصير
دمشق	٨	–	–	٤	١	–	٣
ريف دمشق	٢٥	٣	٢	١٦	–	–	٤
درعا	٣	١	–	٢	–	–	–
السويداء	–	–	–	–	–	–	–
القنيطرة	–	–	–	–	–	–	–
حمص	٣٨٨	٧٣	٢	٢١٩	٨	٦	٨٠
حماه	١٢٩	١٠	١٠	٥٩	–	١	٤٩
طرطوس	–	–	–	–	–	–	–
اللاذقية	٤	–	–	٤	–	–	–
ادلب	٩٩	٩	٥	٧١	–	–	١٤
حلب	٧	–	٣	٣	–	–	١
الرقة	–	–	–	–	–	–	
دير الزور	–	–	–	–	–	–	–
الحسكة	٣			٢	–	–	١
المجموع	٦٦٣	٩٦	٢٢	٣٨٠	٩	٧	١٥٣

٢. حوادث خطف العسكريين ، وفقاً لما ورد في التقارير المرفقة :

المحافظة	إجمالي المخطوفين	قتل بعد الخطف	ترك بفدية	ترك بدون فدية	ترك بعد تعذيبه	تحرير	هروب	مجهول المصير
ريف دمشق	–	–	–	–	–	–	–	–
درعا	٢	–	١ مقابل /١٤٠٠/ طلقة		أصلب صلاحه	–	–	–
السويداء	–	–	–	–	–	–	–	–
القنيطرة	–	–	–	–	–	–	–	–
حمص	١٧	٣	–	١	–	٣	–	١٠
حماه	٢٤	١	–	٢	–	–	–	٢١
طرطوس	–	–	–	–	–	–	–	–
اللاذقية	–	–	–	–	–	–	–	–
ادلب	٢٢	١	١	٣	–	–	–	١٧
حلب	١	–	١	–	–	–	–	–
الرقة	–	–	–	–	–	–	–	–
دير الزور	٤	–	–	٣	–	–	–	١
الحسكة	.	–	–	–	–	–	–	–
المجموع	٧٠	٥	٣	٩	١	٣	–	٤٩

٣. حوادث خطف الشرطة ، وفقاً لما ورد في التقارير المرفقة :

المحافظة	عدد المخطوفين الإجمالي	قتل بعد الخطف	ترك بفدية	ترك بدون فدية	ترك بعد سلبه	تجرد	هروب	مجهول المصير
ريف دمشق	٢	–	١	–	–	–	–	١
درعا	٨	٢	–	٢	٢ سلب ممتلكاتهما	١	١	–
السويداء	–	–	–	–	–	–	–	–
القنيطرة	–	–	–	–	–	–	–	–
حمص	١٥	٤	–	٧	–	–	–	٤
حماه	٧٢	٤	–	٣١	–	–	–	٣٧
دمشق	١	–	–	١	–	–	–	–
طرطوس	–	–	–	–	–	–	–	–
اللاذقية	١	–	–	١	–	–	–	–
ادلب	٣١	٦	–	١٣	–	–	–	١٢
حلب	٣٠	–	–	٢٩	–	–	–	١
الرقة	–	–	–	–	–	–	–	–
دير الزور	٤	–	–	١	–	–	٣	–
الحسكة	–	–	–	–	–	–	–	–
المجموع	١٦٤	١٦	١	٨٥	٢	١	٤	٥٥

رابعاً ـ السيارات المسروقة في المحافظات، وبلغ عددها /٨٨٨/ سيارة موزعة على الشكل التالي :

١. السيارات الشرطية :

المحافظة	دمشق	ريف دمشق	درعا	السويداء	القنيطرة	حمص	حماه	طرطوس	اللاذقية	ادلب	حلب	الرقة	دير الزور	الحسكة	المجموع
العدد	–	–	–	–	–	–	٤	–	–	٥	–	–	–	–	٩

٢. السيارات الحكومية :

المحافظة	دمشق	ريف دمشق	درعا	السويداء	القنيطرة	حمص	حماه	طرطوس	اللاذقية	ادلب	حلب	الرقة	دير الزور	الحسكة	المجموع
العدد	–	٣	٢	–	–	٤١	١٢٧	١	–	١١٧	٤	–	١	–	٢٩٦

٣. السيارات المدنية :

المحافظة	دمشق	ريف دمشق	درعا	السويداء	القنيطرة	حمص	حماه	طرطوس	اللاذقية	ادلب	حلب	الرقة	دير الزور	الحسكة	المجموع
العدد	٤٧	٧٧	٨	–	–	١١٧	١١٨	٩	–	١٥٩	٢٦	١	٢١	–	٥٨٣

- ربطاً ملف تفصيلي.

(Unofficial translation)

Statistics of Acts of Killing, Kidnapping, Looting and Car Theft from 15/3/2011 - 19/12/2011

Source: letter from the Permanent Mission of the Syrian Arab Republic dated 27/12/2011

1. Killing incidents of civilians, military personnel and policemen according to hospital reports and policing units

Province	*Total*	*Hassakah*	*Deir Al Zour*	*Al Raqah*	*Aleppo*	*Idlib*	*Al Ladhiqiyah*	*Tartus*	*Hamah*	*Homs*	*Al Qunaytirah*	*Al Suwayda*	*Draa*	*Rif Dimashq*	*Damascus*
Killings of civilians[a]	2,131	2	42	–	10	234	124	22	280	829	–	–	341	153	85
Killing of policemen	215	1	6	–	–	29	1	–	55	83	–	–	22	15	3
Killing of soldiers (based on information provided by the Office of National Security as of 18.12.2011)	913														
Total	**3,259**														

[a] The list is not exhaustive because the State could not physically reach all bodies, or because they were buried by family members or armed groups

2. Looting

Province	*Total*	*Hassakah*	*Deir Al Zour*	*Al Raqah*	*Aleppo*	*Idlib*	*Al Ladhiqiyah*	*Tartus*	*Hamah*	*Homs*	*Al Qunaytirah*	*Al Suwayda*	*Draa*	*Rif Dimashq*	*Damascus*
Civilians	468	10	23	4	30	111	8	2	78	99	–	18	19	61	5
Vehicles	1,195	–	1	3	44	661	–	6	308	107	–	–	–	55	10
Total	**1,663**														

Kidnapping incidents: Civilians, military personnel and policemen and the result

Kidnapped civilians	*Total*	*Killing after kidnapping*	*Released after ransom*	*Released without ransom*	*Released after looting*	*Liberation*	*unknown destiny*
Damascus	8	_	_	4	1	_	3
Rif Dimashq	25	3	2	16	_	_	4
Draa	3	1	_	2	_	_	_
Al Suwayda	_	_	_	_	_	_	_
Al Qunaytirah	_	_	_	_	_	_	_
Homs	388	73	2	219	8	6	80
Hamah	129	10	10	59	_	1	49
Tartus	_	_	_	_	_	_	_
Al Ladhiqiyah	4	_	_	4	_	_	_
Idlib	99	9	5	71	_	_	14
Aleppo	7	_	3	3	_	_	1
Al Raqa	_	_	_	_	_	_	
Deir Al Zour	_	_	_	_	_	_	_
Hassakah	3			2	_	_	1
Total	**666**	**96**	**22**	**380**	**9**	**7**	**152**

Kidnapped military personnel	*Total*	*Killing after kidnapping*	*Released after ransom*	*Released without ransom*	*Released after looting*	*Liberation*	*Escaped*	*unknown destiny*
Rif Dimashq	_	_	_	_	_	_	_	_
Dar'a	2	_	1 (1,400 bullets)		1 (weapon)	_	_	_
Al Suwayda	_	_	_	_	_	_	_	_
Al Qunaytirah	_	_	_	_	_	_	_	_
Homs	17	3	_	1	_	3	_	10
Hamah	24	1	_	2	_	_	_	21
Tartus	_	_	_	_	_	_	_	_
Al Ladhiqiyah	_	_	_	_	_	_	_	_
Idlib	22	1	1	3	_	_	_	17
Aleppo	1	_	1	_	_	_	_	_
Al Raqa	_	_	_	_	_	_	_	_
Deir el-Zour	4	_	_	3	_	_	_	1
Hassakah		_	_	_	_	_	_	_
Total	**70**	**5**	**3**	**9**	**1**	**3**	**_**	**49**

Kidnapped policemen	*Total*	*Killing after kidnapping*	*Released after ransom*	*Released without ransom*	*Released after looting*	*Liberation*	*Escaped*	*unknown destiny*
Rif Dimashq	2	_	1	_	_	_	_	1
Dar'a	8	2	_	2	2 (guns)	1	1	_
Al Suwayda	_	_	_	_	_	_	_	_
Al Qunaytirah	_	_	_	_	_	_	_	_
Homs	15	4	_	7	_	_	_	4
Hamah	72	4	_	31	_	_	_	37
Damascus	1	_	_	1	_	_	_	_
Tartus	_	_	_		_	_	_	_
Al Ladhiqiyah	1	_	_	1	_	_	_	_
Idlib	31	6	_	13	_	_	_	12
Aleppo	30	_	_	29	_	_	_	1
Al Raqa	_	_	_	_	_	_	_	_
Deir el-Zour	4	_	_	1	_	_	3	_
Hassakah	_	_	_	_	_	_	_	_
Total	164	16	1	85	2	1	4	55

Total kidnappings

Total kidnapping incidents	*900*

Car theft

Police car	*9*
Government car	296
Civil car	583
Total	**888**

Annex IV

Note verbale dated 28 December 2011 addressed to the Permanent Representative of the Syrian Arab Republic

NATIONS UNIES
HAUT COMMISSARIAT AUX DROITS DE L'HOMME

UNITED NATIONS
HIGH COMMISSIONER FOR HUMAN RIGHTS

Tel: 41-22-9179101

Independent International Commission of Inquiry pursuant to resolution A/HRC/S-17/1

The Independent International Commission of Inquiry on the Syrian Arab Republic presents its compliments to the Permanent Representative of the Syrian Arab Republic to the United Nations Office at Geneva and specialized institutions in Switzerland, and refers to its note verbale of 13 December 2011 and the response dated 21 December 2011 from the Syrian Arab Republic Government.

The Commission wishes to recall that the Human Rights Council, in its resolution S-17/1 of 23 August, mandated the Commission to (i) investigate all alleged violations of international human rights law since March 2011 in the Syrian Arab Republic, (ii) to establish the facts and circumstances that may amount to such violations and of the crimes perpetrated and, (iii) where possible, to identify those responsible with a view of ensuring that perpetrators of violations, including those that may constitute crimes against humanity, are held accountable. The Human Rights Council requested the Commission to make its report public before the end of November 2011 and to present a written update to the Council at its nineteenth session, in March 2012. It also requested the full cooperation of the Syrian Arab Republic.

In order to fulfil its mandate, the Commission collected first-hand information through interviews with victims and witnesses of events in the Syrian Arab Republic. The Commission undertook 223 interviews with Syrians who left the country after the unrest began. Among those interviewed 69 % were civilian victims and witnesses, 25% were defectors from the military and security forces and 6% were other sources. The standard of proof was met when the Commission obtained a reliable body of evidence, consistent with other information, indicating the occurrence of a particular incident or event. The Commission ensured that all its interlocutors had the opportunity and time to consider the Commission's request for interviews and either accept it or reject it.

In addition, a public call was made to all interested persons and organizations to submit relevant information and documentation that would help the Commission implement its mandate. It held meetings with Member States from all regional groups, regional organizations, including the League of Arab States and the Organization of Islamic Cooperation, non-governmental organizations, human rights defenders, journalists and experts. Reports, scholarly analyses and media accounts, including Syrian official sources such as SANA, as well as audio and visual material, were also duly considered.

Prior to the release of its report S-17/2/Add.1 dated 28 November 2011, the Commission requested access to the Syrian Arab Republic in its notes verbales dated 29 September, 19 October, 27 October and 4 November 2011. In its letter dated 27 October 2011, the Commission reiterated its invitation to the members of the national Independent Special

Legal Commission and relevant Syrian officials to visit Geneva in November. A questionnaire was annexed to the letter with a view of engaging the Government of the Syrian Arab Republic in a dialogue. The Commission stressed that the deadline for the submission of its report to the Human Rights Council was before the end of November.

Despite these numerous attempts, to date, the Commission has not received from the Syrian Arab Republic Government any cooperation, documents or substantive information related to the events since March 2011. No access to the Syrian Arab Republic was granted to the Commission. No Syrian officials met with the Commission even when on official visit to Geneva in the context of the Universal Periodic Review. No answers were provided by the Government on the detailed questionnaire sent by the Commission. No information was provided concerning the work of the national Independent Special Legal Commission.

The only correspondence from the Government of the Syrian Arab Republic received by the Commission prior to the release of its report were two letters dated 12 October and 17 November 2011. In those letters, attached as Annex III and VII to the Commission's report, the Government expressed its position that it would examine the possibility of cooperating with the commission once its own commission had concluded its work and this despite the deadline of the public release of the Commission's report by end-November.

While the Commission deeply regrets not having had access to the Syrian Arab Republic and despite the lack of cooperation by the Syrian Arab Republic, the Commission's report of 28 November and more specifically paragraphs 30, 31, 32, 33, 34, 37, 38, 40 and 51, strove to reflect the position of the Government of the Syrian Arab Republic, including existing policies and announced reforms expressed in public pronouncements and media reports.

As stated in its report, the Commission is aware of acts of violence committed by demonstrators, army defectors or opponents of the Government. It also referred to 1,100 members of State forces who had been killed by terrorists and armed gangs according to official statements. The Commission did not receive from the Government any information about the cases of Sari Saud, General Abdo Kheder Tallawi and his children as well as the case of Hamza Al Khatib. The Commission would have welcomed the Government's cooperation in facilitating contacts with the families of killed or wounded military and security personnel, as well as other victims. No offer of such good offices was made. Neither did the Government provide any information about the public confessions of hundreds of terrorists that the Government refers to.

The Commission continues to believe that a visit to the country would have allowed the Commission to interact directly with Government officials and to ascertain the circumstances of the reported killing of members of the military and security forces. The Commission remains eager to reach out to their families and to wounded soldiers, as well as to suffering civilians across Syrian communities. In its report, the Commission recommended that opposition groups ensure respect for and act in accordance with international human rights law and that Member States suspend the provision of arms and other military material to all parties.

The Commission refutes any accusation of politicisation, selectivity and non-objectivity. The Commission has shown extreme diligence in maintaining its independence from all Member States and organisations. At no point has the Commission advocated, implied or referred to any use of force or foreign intervention. It has submitted its report to the Human Rights

Council asking the Government of the Syrian Arab Republic, the Human Rights Council, Member States, regional organisations and non-State actors to ensure the implementation of the recommendations contained in the report led by the sole and only purpose of protecting the Syrian population. In its resolution S-17/1, the Human Rights Council decided to transmit the report of the commission and its update to the General Assembly, and recommended that the Assembly transmit the reports to all relevant bodies of the United Nations.

The Commission hopes that cooperation and dialogue could be established for the second phase of its work which will result in a written update to the Human Rights Council on 12 March 2012. Due to United Nations reporting requirements, the Commission should submit its written update by mid-February. Therefore, an open dialogue with the Government of the Syrian Arab Republic including a visit to the country and provision of relevant information should take place not later than mid-January. The Commission looks forward to the opportunity of meeting Syrian officials and the members of the National Independent Special Legal Commission.

The Commission avails itself of this opportunity to renew to the Permanent Representative of the Syrian Arab Republic assurances of its highest consideration.

28 December 2011

Annex V

Letter dated 18 January 2012 from the commission addressed to the President of the Syrian Arab Republic

NATIONS UNIES
HAUT COMMISSARIAT AUX DROITS DE L'HOMME

UNITED NATIONS
HIGH COMMISSIONER FOR HUMAN RIGHTS

Tel: 41-22-9179101

Independent International Commission of Inquiry pursuant to resolution A/HRC/17/1

Geneva, 17 January 2012

The Independent International Commission of Inquiry established pursuant to resolution S-17/1 of the Human Rights Council, presents its compliments to the Permanent Mission of the Syrian Arab Republic to the United Nations in Geneva and has the honour to transmit a letter addressed to H.E. Mr. Basher AL-ASSAD, President of the Syrian Arab Republic.

The Commission avails itself of the opportunity to extend the assurances of its highest consideration to the Permanent Mission of the Syrian Arab Republic.

NATIONS UNIES
HAUT COMMISSARIAT AUX DROITS DE L'HOMME

UNITED NATIONS
HIGH COMMISSIONER FOR HUMAN RIGHTS

Tel: 41-22-9179101

Independent International Commission of Inquiry pursuant to resolution A/HRC/S-17/1

17 January 2012

Excellency,

We have the honour to address you in our capacity as the Independent International Commission of Inquiry on the Syrian Arab Republic.

The Human Rights Council of the United Nations, in its resolution S-17/1 of 23 August 2011, mandated the Commission to (i) investigate all alleged violations of international human rights law since March 2011 in the Syrian Arab Republic, (ii) to establish the facts and circumstances that may amount to such violations and of the crimes perpetrated and, (iii) where possible, to identify those responsible with a view of ensuring that perpetrators of violations, including those that may constitute crimes against humanity, are held accountable.

The Commission expresses its gratitude to Your Excellency's Government for the information provided by your note verbale of 27 December 2011. We also applaud your Excellency's decision to accept the deployment of the Observer Mission established pursuant to the Plan of Action agreed between the League of Arab States and Your Excellency's Government and hope that this decision will be followed by further cooperation with United Nations mechanisms, including this Commission.

We were encouraged to take note of reports that Your Excellency had issued an amnesty under Decree 10/2012 in relation to events since March 2011. We would be grateful to receive a copy of the decree as well as information on how many people have applied for amnesty under this or other amnesty decrees issued since March 2011, how many people have been released from detention as a result of the amnesty and how many continue to be detained.

In addition, the Commission respectfully seeks more information on several important issues that Your Excellency addressed in your comprehensive speech of 10 January 2012.

The speech made reference to acts of terrorism, sabotage and murder and the theft, looting and destruction of public and private property, including the deaths of about 30 teachers and university professors and the vandalisation, burning and destruction of over a thousand schools. In this context, it was asserted that perpetrators had received money, arms and other support from foreign sources. We would be grateful for a list of specific acts of this nature and their victims; available information on the alleged perpetrators and legal action taken against them; and any evidence that the alleged acts were carried out with foreign support. Furthermore, we would be interested in continuing to receive figures on how many unarmed civilians, active members of the

State security forces, military defectors and other armed opponents have been killed in relation to the events that have taken place since March 2011.

We appreciate that Your Excellency emphasized that there is no order at any level of the State to shoot at any citizen. The speech acknowledged individual mistakes and notes that a limited number of people working for the State have been arrested in relation to murder and other crimes. We would be grateful to receive a list of state officials arrested in connection with such crimes, detailing what rank they held, what crimes they were prosecuted for, who the victims were and what reparation was provided to victims or their families. In this respect, we would also be interested to find out more about the mandate, composition and achievements of the Independent Special Legal Commission established by the Government to investigate all cases pertaining to the events that had taken place since March 2011. Furthermore, we respectfully request information on steps ordered by Your Excellency's Government to prevent future wrongdoings, in line with your command responsibility.

In the course of your speech, Your Excellency reiterated your commitment to advance reforms. In respect of our mandate, we would be particularly interested to receive copies of the Media, Political Parties and Anti-Corruption laws that were passed as well as information about the implementation of these laws. Furthermore, we would be interested to finding out more about the constitutional amendments that are to be approved in the upcoming referendum and the envisaged legislative elections.

Finally, Your Excellency also made references to economic sanctions taken against Syria and citizens being deprived of cooking gas, heating fuel and medicine. In this context, the Commission would be interested to receive more detailed information on the impact sanctions imposed against Syria have had on the living conditions and economic and social rights of the population, including the most vulnerable groups.

In the impartial pursuit of our mandate, we remain committed to seek the cooperation of the Government and undertake to reflect the information provided in our updated report to the 19th session of the Human Rights Council. To ensure that information provided by your Excellency's Government is fully reflected in the report, which will be finalized in mid-February, we would be grateful for a response at your earliest convenience. We also take this occasion to reiterate our request to carry out a visit to Syria to obtain a first-hand impression of the situation on the ground. Meanwhile, we remain open to engage in a direct, constructive dialogue with any representatives Your Excellency chooses to designate.

Please accept, Excellency, the assurances of our highest consideration.

Paulo Pinheiro

Chairperson

Annex VI

Letter dated 23 January 2012 from the commission addressed to the Minister for Justice of the Syrian Arab Republic

NATIONS UNIES
HAUT COMMISSARIAT AUX DROITS DE L'HOMME

UNITED NATIONS
HIGH COMMISSIONER FOR HUMAN RIGHTS

Tel: 41-22-9179101

Independent International Commission of Inquiry pursuant to resolution A/HRC/S-17/1

23 January 2012

The Independent International Commission of Inquiry established pursuant to resolution S-17/1 of the Human Rights Council, presents its compliments to the Permanent Mission of the Syrian Arab Republic to the United Nations Office in Geneva and specialized institutions in Switzerland and has the honour to transmit a letter addressed to Judge Tayseer Qala Awwad, Minister of Justice in Damascus.

The Commission avails itself of the opportunity to extend the assurances of its highest consideration to the Permanent Mission of the Syrian Arab Republic to the United Nations Office in Geneva and specialized institutions in Switzerland. DC

HUMAN RIGHTS UNITED NATIONS

NATIONS UNIES
HAUT COMMISSARIAT AUX DROITS DE L'HOMME

UNITED NATIONS
HIGH COMMISSIONER FOR HUMAN RIGHTS

Tel: 41-22-9179101

Independent International Commission of Inquiry pursuant to resolution A/HRC/S-17/1

23 January 2012

Your Excellency,

I am writing on behalf of the Independent International Commission of Inquiry on the Syrian Arab Republic to respectfully request your assistance and good offices in the fulfilment of the Commission's mandate.

The United Nations Human Rights Council, in its resolution S-17/1, mandated the Commission to investigate all alleged violations of international human rights law since March 2011 in the Syrian Arab Republic, to establish the facts and circumstances that may amount to such violations and of the crimes perpetrated and, where possible, to identify those responsible with a view of ensuring that perpetrators of violations, including those that may constitute crimes against humanity, are held accountable.

In accordance with its mandate, the Commission respectfully requests information about dissidents who have been brought before criminal courts since March 2011 for offences related to disruption of public order and/or to their conduct during demonstrations. We also remain eager to learn about your cooperation with the Independent Special Legal Commission established by the Syrian Government to investigate all cases pertaining to the events that have taken place since March 2011. The Commission looks forward to reviewing any document or statistics that the Ministry of Justice could provide related to the inquiry mandated by the United Nations Human Rights Council.

The Commission would appreciate collaboration with the Ministry of Justice which would enhance the reach of its findings.

Yours Sincerely,

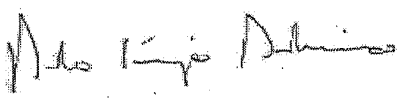

Paulo Pinheiro

Chairperson

Judge Tayseer Qala Awwad
Minister of Justice
Damascus, Syrian Arab Republic

NATIONS UNIES
HAUT COMMISSARIAT AUX DROITS DE L'HOMME

UNITED NATIONS
HIGH COMMISSIONER FOR HUMAN RIGHTS

لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية

هاتف: 9179101-22-41+

السيد الوزير
القاضي تيسير قلا عواد
وزير العدل
حكومة الجمهورية العربية السورية

٢٣ كانون الثاني ٢٠١٢

معالي الوزير،

أكتب إليكم نيابةً عن لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية لطلب مساعدتكم بهدف تنفيذ المهام المنوطة بها اللجنة حسب ولايتها، وكما أمل أن تتيحوا لنا مساعيكم الحميدة عند الحاجة.

قام مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بتكليف اللجنة، في قراره د إ – ١/١٧، بالتحقيق في جميع الانتهاكات المزعومة للقانون الدولي لحقوق الإنسان منذ شهر آذار/ مارس ٢٠١١ في الجمهورية العربية السورية، للوقوف على الحقائق والظروف التي قد ترقى إلى هذه الانتهاكات، وفي الجرائم التي ارتكبت، من أجل تحديد المسؤولين عنها، حيثما أمكن، بغية ضمان مساءلة مرتكبي هذه الانتهاكات، بما فيها الانتهاكات التي قد تشكل جرائم ضد الإنسانية.

وفقاً لولاية لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية، نلتمس من سيادتكم تزويدنا بمعلومات بخصوص المعارضين الذين مثلوا امام المحاكم الجنائية منذ شهر آذار/ مارس ٢٠١١ بتهم متعلقة بالإخلال بالنظام العام و / أو بسلوك المحتجين خلال المظاهرات. اللجنة حريصة أيضاً على معرفة ما هو نوع التعاون بين وزير العدل واللجنة القضائية الخاصة المستقلة التي أنشأتها حكومة الجمهورية العربية السورية للتحقيق في جميع الحالات المتصلة بالأحداث التي وقعت منذ شهر آذار/مارس٢٠١١. وكما تأمل اللجنة الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية ان تقوم وزارة العدل بتزويدها بأية وثائق او إحصائيات تخص مهمة التحقيق المكلفة بها اللجنة من قبل مجلس حقوق الإنسان.

في الختام تود لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية ان توجهه فائق التقدير الى وزارة العدل في الجمهورية العربية السورية لتعاونها مع اللجنة بغية تنفيذ مهامها.

مع فائق الاحترام والتقدير،

باولو بنهيرو
رئيس لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية

Annex VII

Letter dated 23 January 2012 from the commission addressed to the Minister for the Interior of the Syrian Arab Republic

NATIONS UNIES
HAUT COMMISSARIAT AUX DROITS DE L'HOMME

UNITED NATIONS
HIGH COMMISSIONER FOR HUMAN RIGHTS

Tel: 41-22-9179101

Independent International Commission of Inquiry pursuant to resolution A/HRC/S-17/1

23 January 2012

The Independent International Commission of Inquiry established pursuant to resolution S-17/1 of the Human Rights Council, presents its compliments to the Permanent Mission of the Syrian Arab Republic to the United Nations Office in Geneva and specialized institutions in Switzerland and has the honour to transmit a letter addressed to Major General Mohammad Ibrahim AL-Shaar, Minister of Interior in Damascus.

The Commission avails itself of the opportunity to extend the assurances of its highest consideration to the Permanent Mission of the Syrian Arab Republic to the United Nations Office in Geneva and specialized institutions in Switzerland. BC

HUMAN RIGHTS UNITED NATIONS

NATIONS UNIES
HAUT COMMISSARIAT AUX DROITS DE L'HOMME

UNITED NATIONS
HIGH COMMISSIONER FOR HUMAN RIGHTS

Tel: 41-22-9179101

Independent International Commission of Inquiry pursuant to resolution A/HRC/S-17/1

23 January 2012

Your Excellency,

I am writing on behalf of the Independent International Commission of Inquiry on the Syrian Arab Republic to respectfully request your assistance and good offices in the fulfilment of the Commission's mandate.

The United Nations Human Rights Council, in its resolution S-17/1, mandated the Commission to investigate all alleged violations of international human rights law since March 2011 in the Syrian Arab Republic, to establish the facts and circumstances that may amount to such violations and of the crimes perpetrated and, where possible, to identify those responsible with a view of ensuring that perpetrators of violations, including those that may constitute crimes against humanity, are held accountable.

In accordance with its mandate, the Commission respectfully requests information concerning dissidents who have been arrested and detained since March 2011 for offences related to disruption of public order and/or to their conduct during demonstrations. We remain eager to learn whether investigations by the Ministry of Interior have taken place to ascertain specific responsibilities of individuals, as well as the number of persons who have been detained and the nature of the charges brought against such offenders. The Commission looks forward to reviewing any document or statistics that the Ministry of Interior could provide relating to the inquiry mandated by the United Nations Human Rights Council.

The Commission would appreciate collaboration with the Ministry of Interior which would enhance the reach of its findings.

Yours Sincerely,

Paulo Pinheiro
Chairperson

Major General Mohammad Ibrahim Al-Shaar
Minister of Interior
Damascus, Syrian Arab Republic

NATIONS UNIES
HAUT COMMISSARIAT AUX DROITS DE L'HOMME

UNITED NATIONS
HIGH COMMISSIONER FOR HUMAN RIGHTS

لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية

هاتف: 9179101-22-41+

السيد الوزير
اللواء محمد ابراهيم الشعار
وزير الداخلية
حكومة الجمهورية العربية السورية

٢٣ كانون الثاني٢٠١٢

معالي الوزير،

أكتب إليكم نيابةً عن لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية لطلب مساعدتكم بهدف تنفيذ المهام المنوطة بها اللجنة حسب ولايتها، وكما أمل أن تتيحوا لنا مساعيكم الحميدة عند الحاجة.

قام مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بتكليف اللجنة، في قراره د إ – ١/١٧، بالتحقيق في جميع الانتهاكات المزعومة للقانون الدولي لحقوق الإنسان منذ شهر آذار/ مارس ٢٠١١ في الجمهورية العربية السورية، للوقوف على الحقائق والظروف التي قد ترقى إلى هذه الانتهاكات، وفي الجرائم التي ارتكبت، من أجل تحديد المسؤولين عنها، حيثما أمكن، بغية ضمان مساءلة مرتكبي هذه الانتهاكات، بما فيها الانتهاكات التي قد تشكل جرائم ضد الإنسانية.

وفقاً لولاية لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية، نلتمس من سيادتكم تزويدنا بأسماء المعارضين الذين اعتقلوا واحتجزوا منذ شهر آذار/ مارس ٢٠١١ بتهم متعلقة بالإخلال بالنظام العام و /أو بسلوك المحتجين خلال المظاهرات. اللجنة حريصة على معرفة ما إذا كانت التحقيقات التي أجرتها وزارة الداخلية قد اجريت لتحديد المسؤولية عن الأحداث. كما نود أن تحيطونا علماً بعدد المحتجزين من المتظاهرين، وطبيعة التهم الموجهة اليهم. وكما تأمل اللجنة الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية ان تقوم وزارة الداخلية بتزويدها بأية وثائق او إحصائيات تخص مهمة التحقيق المكلفة بها اللجنة من قبل مجلس حقوق الإنسان.

في الختام تود لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية ان توجهه فائق التقدير الى وزارة الداخلية في الجمهورية العربية السورية لتعاونها مع اللجنة بغية تنفيذ مهامها.

مع فائق الاحترام والتقدير،

باولو بنهيرو
رئيس لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية

Annex VIII

Letter dated 23 January 2012 from the commission to the Minister for Defence of the Syrian Arab Republic

NATIONS UNIES
HAUT COMMISSARIAT AUX DROITS DE L'HOMME

UNITED NATIONS
HIGH COMMISSIONER FOR HUMAN RIGHTS

Tel: 41-22-9179101

Independent International Commission of Inquiry pursuant to resolution A/HRC/S-17/1

23 January 2012

The Independent International Commission of Inquiry established pursuant to resolution S-17/1 of the Human Rights Council, presents its compliments to the Permanent Mission of the Syrian Arab Republic to the United Nations Office in Geneva and specialized institutions in Switzerland and has the honour to transmit a letter addressed to General Dawoud Rajiha, Minister of Defense in Damascus.

The Commission avails itself of the opportunity to extend the assurances of its highest consideration to the Permanent Mission of the Syrian Arab Republic to the United Nations Office in Geneva and specialized institutions in Switzerland. DC

HUMAN RIGHTS
UNITED NATIONS

NATIONS UNIES
HAUT COMMISSARIAT AUX DROITS DE L'HOMME

UNITED NATIONS
HIGH COMMISSIONER FOR HUMAN RIGHTS

Tel: 41-22-9179101

Independent International Commission of Inquiry pursuant to resolution A/HRC/S-17/1

23 January 2012

Your Excellency,

I am writing on behalf of the Independent International Commission of Inquiry on the Syrian Arab Republic to respectfully request your assistance and good offices in the fulfilment of the Commission's mandate.

The United Nations Human Rights Council, in its resolution S-17/1, mandated the Commission to investigate all alleged violations of international human rights law since March 2011 in the Syrian Arab Republic, to establish the facts and circumstances that may amount to such violations and of the crimes perpetrated and, where possible, to identify those responsible with a view of ensuring that perpetrators of violations, including those that may constitute crimes against humanity, are held accountable.

In accordance with its mandate, the Commission respectfully requests information concerning the names, ranks and number of killed and wounded among the military and security forces since March 2011, as well as the circumstances that have led to deaths and injuries. We would be grateful for your good offices to be allowed to contact the families of those members of the armed and security forces who were killed or injured since March 20011. The Commission looks forward to reviewing any document or statistics that the Ministry of Defence could provide relating to the inquiry mandated by the United Nations Human Rights Council.

The Commission would appreciate collaboration with the Ministry of Defence which would enhance the reach of its findings.

Yours Sincerely,

Paulo Pinheiro

Chairperson

Gen. Dawoud Rajiha
Minister of Defense
Damascus, Syrian Arab Republic

NATIONS UNIES
HAUT COMMISSARIAT AUX DROITS DE L'HOMME

UNITED NATIONS
HIGH COMMISSIONER FOR HUMAN RIGHTS

لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية

هاتف: 9179101-22-41+

السيد الوزير
العماد أول داود عبدالله راجحة
وزير الدفاع
حكومة الجمهورية العربية السورية

٢٣ كانون الثاني ٢٠١٢

معالي الوزير،

أكتب إليكم نيابةً عن لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية لطلب مساعدتكم بهدف تنفيذ المهام المنوطة بها اللجنة حسب ولايتها، وكما أمل أن تتيحوا لنا مساعيكم الحميدة عند الحاجة.

قام مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بتكليف اللجنة، في قراره د إ – ١/١٧، بالتحقيق في جميع الانتهاكات المزعومة للقانون الدولي لحقوق الإنسان منذ شهر آذار/ مارس ٢٠١١ في الجمهورية العربية السورية، للوقوف على الحقائق والظروف التي قد ترقى إلى هذه الانتهاكات، وفي الجرائم التي ارتكبت، من أجل تحديد المسؤولين عنها، حيثما أمكن، بغية ضمان مساءلة مرتكبي هذه الانتهاكات، بما فيها الانتهاكات التي قد تشكل جرائم ضد الإنسانية.

وفقاً لولاية لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية، نلتمس من سيادتكم تزويدنا بمعلومات بخصوص عدد وأسماء ورتب أفراد قوات الأمن والجيش في الجمهورية العربية السورية الذين قتلوا أو اصيبوا، بما في ذلك الظروف التي اودت بحياتهم او اصابتهم. و تقدر اللجنة بامتنان مساعيكم الحميدة بالسماح لنا بالتواصل مع عائلات أفراد قوات الأمن والجيش الذين قتلوا او جرحوا منذ شهر آذار/مارس ٢٠١١. وكما تأمل اللجنة الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية ان تقوم وزارة الدفاع بتزويدها بأية وثائق او إحصائيات تخص مهمة التحقيق المكلفة بها اللجنة من قبل مجلس حقوق الإنسان.

في الختام تود لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية ان توجهه فائق التقدير الى وزارة الدفاع في الجمهورية العربية السورية لتعاونها مع اللجنة بغية تنفيذ مهامها.

مع فائق الاحترام والتقدير،

باولو بنهيرو
رئيس لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية

Annex IX

Letter dated 23 January 2012 from the commission addressed to the President of the People's Assembly of the Syrian Arab Republic

NATIONS UNIES
HAUT COMMISSARIAT AUX DROITS DE L'HOMME

UNITED NATIONS
HIGH COMMISSIONER FOR HUMAN RIGHTS

Tel: 41-22-9179101

Independent International Commission of Inquiry pursuant to resolution A/HRC/S-17/1

23 January 2012

The Independent International Commission of Inquiry established pursuant to resolution S-17/1 of the Human Rights Council, presents its compliments to the Permanent Mission of the Syrian Arab Republic to the United Nations Office in Geneva and specialized institutions in Switzerland and has the honour to transmit a letter addressed to H.E. Mr. Mahmoud Al-Abrash, Chairperson of the Peoples' Assembly in Damascus.

The Commission avails itself of the opportunity to extend the assurances of its highest consideration to the Permanent Mission of the Syrian Arab Republic to the United Nations Office in Geneva and specialized institutions in Switzerland. DC

HUMAN RIGHTS UNITED NATIONS

NATIONS UNIES
HAUT COMMISSARIAT AUX DROITS DE L'HOMME

UNITED NATIONS
HIGH COMMISSIONER FOR HUMAN RIGHTS

Tel: 41-22-9179101

Independent International Commission of Inquiry pursuant to resolution A/HRC/S-17/1

23 January 2012

Your Excellency,

I am writing on behalf of the Independent International Commission of Inquiry on the Syrian Arab Republic to respectfully request your assistance and good offices in the fulfilment of the Commission's mandate.

The United Nations Human Rights Council, in its resolution S-17/1, mandated the Commission to investigate all alleged violations of international human rights law since March 2011 in the Syrian Arab Republic, to establish the facts and circumstances that may amount to such violations and of the crimes perpetrated and, where possible, to identify those responsible with a view of ensuring that perpetrators of violations, including those that may constitute crimes against humanity, are held accountable.

In accordance with its mandate, the Commission respectfully requests information concerning the role of the Peoples' Assembly in monitoring the events since March 2011 as well as the impact of existing and new legislation in this regard. We remain eager to learn how the Permanent Committee on National Security and the Permanent Committee on Constitutional Affairs responded to the legislative changes resulting from the unrest in the Syrian Arab Republic since March 2011 and how they gather information regarding the implementation of the reforms announced by the Government. The Commission looks forward to reviewing any document or statistics that the Peoples' Assembly could provide relating to the inquiry mandated by the United Nations Human Rights Council.

The Commission would appreciate collaboration with the Peoples' Assembly which would enhance the reach of its findings.

Yours Sincerely,

Paulo Pinheiro
Chairperson

H.E. Mr. Mahmoud Al-Abrash
Chairperson
Peoples' Assembly
Damascus, Syrian Arab Republic

NATIONS UNIES
HAUT COMMISSARIAT AUX DROITS DE L'HOMME

UNITED NATIONS
HIGH COMMISSIONER FOR HUMAN RIGHTS

لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية

هاتف: 9179101-22-41+

السيد الدكتور محمد الأبرش
رئيس مجلس الشعب السوري
الجمهورية العربية السورية

٢٣ كانون الثاني ٢٠١٢

معالي رئيس مجلس الشعب السوري،

أكتب إليكم نيابةً عن لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية لطلب مساعدتكم بهدف تنفيذ المهام المنوطة بها اللجنة حسب ولايتها، وكما أمل أن تتيحوا لنا مساعيكم الحميدة عند الحاجة.

كما تعلمون قام المجلس الدولي لحقوق الإنسان بتكليف اللجنة، في قراره د إ – ١/١٧، بالتحقيق في جميع الانتهاكات المزعومة للقانون الدولي لحقوق الإنسان منذ شهر آذار/ مارس ٢٠١١ في الجمهورية العربية السورية، للوقوف على الحقائق والظروف التي قد ترقى إلى هذه الانتهاكات، وفي الجرائم التي ارتكبت، من أجل تحديد المسؤولين عنها، حيثما أمكن، بغية ضمان مساءلة مرتكبي هذه الانتهاكات، بما فيها الانتهاكات التي قد تشكل جرائم ضد الإنسانية.

وفقاً لولاية لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية، نلتمس من سيادتكم تزويدنا بمعلومات حول دور مجلس الشعب السوري في مراقبة أعمال العنف المتصلة بالأحداث التي وقعت منذ شهر اذار/مارس ٢٠١١. كما نود أن تحيطونا علماً بأثر التشريعات القائمة والتشريعات الجديدة في هذا الصدد. اللجنة حريصة أيضاً على معرفة دور لجنة الأمن القومي ولجنة الشؤون الدستورية واستجابتهن للتحديات الناجمة عن الأحداث منذ شهر اذار/مارس٢٠١١، بما في ذلك كيفية جمعهن المعلومات حول تنفيذ الإصلاحات التي قامت حكومة الجمهورية العربية السورية بإعلانها في هذا الصدد. وكما تأمل اللجنة الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية ان يقوم مجلس الشعب السوري بتزويدها بأية وثائق او إحصائيات ذات صلة بمهمة التحقيق المكلفة بها اللجنة من قبل مجلس حقوق الإنسان.

في الختام تود لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية ان توجهه فائق التقدير الى مجلس الشعب السوري لتعاونه مع اللجنة بغية تنفيذ مهامها.

مع فائق الاحترام والتقدير،

باولو بنهيرو
رئيس لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية

Annex X

Letter dated 23 January 2012 from the commission addressed to the Chairman of the National Independent Legal Commission

NATIONS UNIES
HAUT COMMISSARIAT AUX DROITS DE L'HOMME

UNITED NATIONS
HIGH COMMISSIONER FOR HUMAN RIGHTS

Tel: 41-22-9179101

Independent International Commission of Inquiry pursuant to resolution A/HRC/S-17/1

23 January 2012

The Independent International Commission of Inquiry established pursuant to resolution S-17/1 of the Human Rights Council, presents its compliments to the Permanent Mission of the Syrian Arab Republic to the United Nations Office in Geneva and specialized institutions in Switzerland and has the honour to transmit a letter addressed to Judge Muhammad Deeb Al-Muqatrin, Chairman of the Independent Special Legal Commission in Damascus.

The Commission avails itself of the opportunity to extend the assurances of its highest consideration to the Permanent Mission of the Syrian Arab Republic to the United Nations Office in Geneva and specialized institutions in Switzerland. DC

HUMAN RIGHTS
UNITED NATIONS

NATIONS UNIES
HAUT COMMISSARIAT AUX DROITS DE L'HOMME

UNITED NATIONS
HIGH COMMISSIONER FOR HUMAN RIGHTS

Tel: 41-22-9179101

Independent International Commission of Inquiry pursuant to resolution A/HRC/S-17/1

23 January 2012

Your Excellency,

I am writing on behalf of the Independent International Commission of Inquiry on the Syrian Arab Republic to respectfully request your assistance and good offices in the fulfilment of the Commission's mandate.

The United Nations Human Rights Council, in its resolution S-17/1, mandated the Commission to investigate all alleged violations of international human rights law since March 2011 in the Syrian Arab Republic, to establish the facts and circumstances that may amount to such violations and of the crimes perpetrated and, where possible, to identify those responsible with a view of ensuring that perpetrators of violations, including those that may constitute crimes against humanity, are held accountable.

In accordance with its mandate, the Commission respectfully requests a copy of the mandate of the Independent Special Legal Commission established by the Government of the Syrian Arab Republic. In addition, the Commission of Inquiry would be grateful to receive information concerning dissidents as well as members of the armed forces and Government security forces who the Special Legal Commission has investigated since its creation in March 2011. We remain eager to learn whether investigations by your Commission have taken place to ascertain specific responsibilities of individuals, as well as the number of persons who have been detained as a result of the work of your Commission and the nature of the charges brought against such offenders. The Commission looks forward to reviewing any document or statistics that the Special Legal Commission could provide relating to the inquiry mandated by the United Nations Human Rights Council.

The Commission would appreciate collaboration with the Independent Special Legal Commission which would enhance the reach of its findings.

Yours Sincerely,

Paulo Pinheiro
Chairperson

Judge Muhammad Deeb Al-Muqatrin
Chairman
Independent Special Legal Commission
Damascus, Syrian Arab Republic

NATIONS UNIES
HAUT COMMISSARIAT AUX DROITS DE L'HOMME

UNITED NATIONS
HIGH COMMISSIONER FOR HUMAN RIGHTS

لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية

هاتف: 9179101-22-41+

السيد القاضي محمد ديب المقطرن
رئيس اللجنة القضائية الخاصة المستقلة
بشأن الجمهورية العربية السورية

٢٣ كانون الثاني ٢٠١٢

حضرة السيد القاضي محمد ديب المقطرن المحترم،

أكتب إليكم نيابةً عن لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية لطلب مساعدتكم بهدف تنفيذ المهام المنوطة بها اللجنة حسب ولايتها، وكما أمل أن تتيحوا لنا مساعيكم الحميدة عند الحاجة.

قام مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بتكليف اللجنة، في قراره د إ – ١/١٧، بالتحقيق في جميع الانتهاكات المزعومة للقانون الدولي لحقوق الإنسان منذ شهر آذار/ مارس ٢٠١١ في الجمهورية العربية السورية، للوقوف على الحقائق والظروف التي قد ترقى إلى هذه الانتهاكات، وفي الجرائم التي ارتكبت، من أجل تحديد المسؤولين عنها، حيثما أمكن، بغية ضمان مساءلة مرتكبي هذه الانتهاكات، بما فيها الانتهاكات التي قد تشكل جرائم ضد الإنسانية.

وفقاً لولاية لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية، نلتمس من سيادتكم تزويدنا بنسخة من كتاب تفويض اللجنة القضائية الخاصة المستقلة التي أنشأتها حكومة الجمهورية العربية السورية للتحقيق في جميع الحالات المتصلة بالأحداث التي وقعت منذ شهر آذار/مارس٢٠١١. لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية حريصة ايضاً على الحصول على معلومات بخصوص المعارضين وافراد قوات الأمن والقوات المسلحة الذي تم التحقيق معهم منذ انشاء اللجنة القضائية الخاصة. وكما نود معرفة ما إذا اجريت هذه التحقيقات بغية تحديد مسؤولية الأفراد، فضلاً عن عدد الأشخاص الذي تم اعتقالهم نتيجة التحقيقات وطبيعة التهم الموجهة اليهم. وتأمل اللجنة الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية ان تقوم اللجنة القضائية الخاصة بتزويدها بأية وثائق او إحصائيات تخص مهمة التحقيق المكلفة بها اللجنة الدولية من قبل مجلس حقوق الإنسان.

في الختام تود لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية ان توجهه فائق التقدير الى اللجنة القضائية لتعاونها مع اللجنة الدولية بغية تنفيذ مهامها.

مع فائق الاحترام والتقدير،

باولو بنهيرو
رئيس لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية

Annex XI

Note verbale dated 23 January 2012 from the Permanent Representative of the Syrian Arab Republic addressed to the commission

MISSION PERMANENTE
DE LA
RÉPUBLIQUE ARABE SYRIENNE
GENÈVE

الجمهورية العربية السورية
البعثة الدائمة لدى مكتب الأمم المتحدة
جنيف

27/12

23 January, 2012

The Permanent Mission of the Syrian Arab Republic to the United Nations Office and other International Organizations in Geneva presents its compliments to The Office of the High Commissioner for Human Rights, and in reference to the letter of the Independent International Commission of Inquiry dated 28/12/2011, has the honour to attach herewith the official response of the Government of the Syrian Arab Republic to the above mentioned letter.

The Permanent Mission of the Syrian Arab Republic avails itself of this opportunity to renew to The Office of the High Commissioner for Human Rights the assurances of its highest consideration.

MISSION PERMANENTE DE LA RÉPUBLIQUE ARABE SYRIENNE
AUPRÈS DU BUREAU DES NATIONS UNIES
GENEVE

OHCHR REGISTRY
23 JAN 2012
Recipients: MENA
D.C.

Office of the High Commissioner for Human Rights
Palais Wilson

Rue de Lausanne 72 (3e étage), 1202 Genève Tel: +41 22 715 45 60 Fax: +41 22 738 42 75

MISSION PERMANENTE
DE LA
RÉPUBLIQUE ARABE SYRIENNE
GENÈVE

الجمهورية العربية السورية
البعثة الدائمة لدى مكتب الأمم المتحدة
جنيف

1- The Syrian Arab Republic has always welcomed cooperation and dialogue with all UN Human Rights mechanisms that enjoy objectivity, impartiality and non politicization. Syria Is always ready to pursue its dialogue and cooperation within these international norms. Nevertheless, and as Syria has pointed out in previous communications, the International Commission of Inquiry has failed at its very first test. And as Syria had expected, the Commission's Report was written beforehand, therefore it does not deserve examination because it was based on false information and predetermined ideas. For the same above mentioned reasons, the Syrian Arab Republic refuses the allegations included in the International Commission of inquiry letter dated 28/12/2011.

2- The Syrian Arab Republic had clearly expressed in several communications its position regarding the cooperation with the Commission, and based the matter of this cooperation upon the work of the National Independent legal Commission (the Syrian Investigation Commission). It is known that the Syrian Legal Commission and its branches in the different Syrian Governorates are investigating more than /4070/ cases, and they are working exhaustively in investigating these cases in line with the principles of justice, honesty, impartiality and objectivity, and without predetermined assumptions. The International Commission of Inquiry will be informed with the outcomes of these investigations when they are concluded.

3- The government of the Syrian Arab republic refuses the claims of the Commission that the Syrian Government did not provide information about the victims of the violations of human rights committed by the armed terrorist groups, and uses such claims as an excuse to ignore the victims of these violations. The Commission distanced itself from objectivity and professional investigation rules when it limited its report to the allegations presented by hostile parties to the Syrian Arab Republic with well-known motives.

4- The Human Rights Council has mandated the International Commission of Inquiry in its resolution S-17/1 "to establish the facts and circumstances that may amount" to violations of human rights. Hence, the Commission is requested to comply with its duties in this regards, as impartiality and professionalism oblige the Commission to seek the truth. The dangerous method adopted by the Commission in dealing with information it receives contradicts with its mandate.

5- The Government of the Syrian Arab Republic provided the High Commissioner of Human Rights with a considerable amount of information about victims of Human Rights violations committed by the armed terrorist groups against army and security forces and civilians. The Syrian government reiterates its will to keep the Commission and the High Commissioner of Human rights informed with the facts and cases of such violations.

6- As the Commission had been busy working on presenting evidence to support its pre assumptions in order to accuse the Syrian Government of committing violations of Human Rights, it neglected its duty in illustrating the stance of the International Human Rights Law regarding acts of kidnapping, killing, mutilation, forced and involuntarily disappearance, and the violation of the Right of Life committed by the armed groups against the Syrian citizens, including women, children,

and personnel of the army and the security forces, in addition to depriving the Syrian People from the right to "Freedom from Fear" as expressed in the preamble of the Universal Declaration of Human Rights. The Commission did not make reference to the killing and forced displacement of anyone who did not comply with the orders of the armed groups to participate in protests, strikes, civil disobedience or who do not subscribe to their terrorist agenda, which contradicts with the right of freedom of expression. Furthermore, the Commission did not refer to the killing and targeting of members of certain religious groups, and to the incitement of hatred against them which also violates the right of the Freedom of Religion and Beliefs. Thus, the Syrian Arab Republic is still waiting for the commission to correct its errors in this regard.

7- The Government of the Syrian Arab Republic, is still waiting for the Commission to clarify its position on the attacks that targeted oil pipelines, electricity stations fuel lines, bridges as well as the suicide attacks. Would the Commission ignore these facts in its report, while it waits for the Syrian Government to provide such information?

8- The Commission admitted in its letter the acts of violence committed by "demonstrators and defectors and government opponents". However, the Commission merely called upon these groups to "assure their commitment to respect Human Rights", which indicates that the Commission is convinced that these groups commit themselves to International Human Rights Law, and it only asks these groups to reiterate their commitment to it, which means that the Commission does not admit the violations committed by these groups.

9- The recommendations of the Commission's report did not include any suggestions to hold these groups accountable for the terrorist acts they executed, and did not indicate the crimes against humanity they

committed. The Commission did not call for the accountability of the armed groups, even though it admitted their presence, which reflects the Commission's selectivity when it limited its accusations to the Syrian Authorities. This also proves that the report is merely based on the Commission's pre-assumptions.

10- In this regard, we would like to refer to the various public statements made by high officials in certain countries which certifies the existence of armed groups in Syria. These statements called upon these groups to lay down their arms and engage in the dialogue called for by the Syrian Government to stop the bloodshed of all Syrians. However, all these calls did not find their way to the Commission's report, despite the fact that such statements were made during the preparation period of the report. Furthermore, the Commission did not include in its report any recommendation that calls for stopping the incitement against the Syrian Arab Republic, which reconfirm the Commission's selectivity.

11- The Government of the Syrian Arab Republic is deeply concerned by the Commission's lack of professionalism, and is also concerned about the methodology adopted by the commission in its investigations, which led it to claim its ignorance of the attacks, kidnapping, torture, killings, mutilations and destructions carried out by the terrorist groups against the Syrian law enforcement personnel, their families and their homes. The Commission instead made serious accusations against these personnel in a non-objective and unprofessional manner. The Syrian Arab Republic considers these accusations to be totally false, and fully rejects them, for the Syrian Arab Army and the security forces are fulfilling their duty by protecting the Syrian People from the armed groups' terrorism and their violations of Human Rights.

12- Another evidence on the politicization and selectivity of the report is the Commission's use of false information in its report under the title

"Political Background", and its listing of indications that seek to divide the Syrian society on a confessional basis, whereas it refrained from exposing related information and facts, such as Syria being a secular state enjoying a unique reality of coexistence and tolerance between all components of the Syrian society, especially that theses political facts are essential in reflecting the dangerous agenda of the terrorist groups which aim to destroy the civil peace and social structure in the Syrian Arab republic. The approach adopted by the Commission works in favour of those who seek to trigger a Civil War in Syria, by exonerating them from rejected and condemned acts of confessional incitement.

13- The Commission claims that it did not call for any international intervention in the Syrian Arab Republic. However, its recommendations reflect the opposite: the Commission had recommended immediate steps through the Security Council to implement its recommendations. The important question raised here is: what was the aim of the Commission when it called for the transmission of its report to the Security Council had it not been the foreign military intervention as was the outcome of the transmission of other countries' files to the Security Council - leading to the killing of more than 50.000 Libyan Citizens. Furthermore, the call of the Commission to support "efforts to protect the population of the Syrian Arab Republic" without specifying such efforts leaves the door open for the military intervention under the pretext of "protecting the civilians".

14- In this context, and considering that the Commission claims that its will is to protect the Syrian People, why did it not recommends the call for national dialogue - as it is the optimum solution to solve all issues in accordance with the Charter of the United Nations - and chose instead to support efforts to punish the Syrian People, and efforts for foreign intervention?

15- The Syrian Arab Republic had wished that the report's recommendations would have included the support of the reforms undertaken by the Syrian Government to fulfil its people's demands, and the call for the international community to offer all the support to these reforms, instead of portraying them as allegations, despite the fact that these reforms will promote the political, economic, social and cultural Rights of the Syrian People.

16- The Syrian Arab Republic also asks the Commission whether its call to support the efforts of the League of Arab States includes the boycott of Syria and the siege and the starvation of the Syrian People? Does this conform with the Commission's claim that its aim is the protection of the Syrian People?

17- The Syrian Arab Republic regrets once again the Commission's neglect of all information provided by Syria in response to the questions previously sent by the Commission, and that the Commission presented part of this information as "allegations", while it presented the allegations and fabrications of other parties against the Syrian Arab Republic as facts, which proves that the report of the Commission is non-credible.

Annex XII

Note verbale dated 2 February 2012 from the commission addressed to the Permanent Representative of the Syrian Arab Republic

NATIONS UNIES
HAUT COMMISSARIAT AUX DROITS DE L'HOMME

UNITED NATIONS
HIGH COMMISSIONER FOR HUMAN RIGHTS

Tel: 41-22-9179101

Independent International Commission of Inquiry pursuant to resolution A/HRC/S-17/1

2 February 2012

The Independent International Commission of Inquiry established pursuant to resolution S-17/1 of the Human Rights Council presents its compliments to the Permanent Representative of the Syrian Arab Republic to the United Nations in Geneva and has the honour to acknowledge receipt of your note verbale dated 23 January 2012.

With respect to the criticisms of the Commission's first report contained in your note, the Commission wishes to assure your Government that we remain very firmly committed to reflecting violations and abuses on all sides, including acts committed by armed groups to which you refer.

We recall in this regard our requests for information on abuses by non-state armed groups mentioned in our communications to you of 27 October 2011, 28 December 2011 and 18 January 2012, and we would appreciate your undertaking to keep us informed about such violations. As indicated earlier, the Commission would be grateful to receive information on specific cases involving such violations and their victims, as well as available information on the alleged perpetrators and any legal action taken against them.

To reach our crucial objective of reflecting all violations and abuses, we respectfully reaffirm that only detailed information on specific cases will enable us to include the issues your Government would like to see reflected in our forthcoming report due for submission mid-February in preparation for presentation at the Human Rights Council in March.

The Commission recalls that we have received a one page table from you on 27 December 2011, but there is no description of the methodology used or of the events underlying the figures. We regret we have not yet received from your Government detailed information or data that can be followed up or used in our report.

The Commission takes note that the National Independent Legal commission is investigating more the 4,070 cases. This is the only specific item conveyed in your note verbale. We reiterate our deep interest in receiving more information about the mandate, composition and achievements of the NILC. In particular, we would like to be informed of which investigations carried out so far have led to arrests and indictments of those responsible for the violations.

The Commission would be grateful for a response at your earliest convenience to ensure that the information provided can be reflected in our report, to be finalized, as mentioned above, mid-February 2012.

The Commission takes this occasion to recall our request to visit the Syrian Arab Republic, so that we may obtain a first-hand impression of the situation on the ground and interview victims of abuses on all sides. Meanwhile, we remain open to engage in a direct, constructive dialogue with any representative(s) your Government chooses to designate.

We assure you that such a visit will have an essential impact, particularly at this present juncture, on our report, since nothing can substitute for direct and effective contact with your Government and the Syrian communities. The Commission does not take sides, and we assure you that we are concerned both by the consequences of the intensification of violence experienced recently by civilians and by members of the armed and security forces.

The main objective of the Commission is the wellbeing of all Syrians. Direct access to these communities will allow them to express their views and perceptions, and to describe their hardships and needs. A direct dialogue with members of your Government and its institutions would help clarify any questions or assessments that have arisen over the course of our inquiry. We are eager to share with your Government our methodology in full transparency. We are ready to discuss the terms of reference for such a visit with your representative in Geneva.

We understand that independent non-government organizations have recently had free access to your country, while we have not been able to visit. We assure you and your Government of the independence of our Commission and of its impartial and objective engagement with the subject matter of our inquiry. If our Commission is given the opportunity to come to your country, we will be open to discuss all aspects of our first report tabled at the Human Rights Council on 2 December 2011. We can only repeat our insistence that a direct exchange would contribute significantly to the preparation of our second report.

The Commission avails itself of the opportunity to extend the assurances of its highest consideration to the Permanent Mission of the Syrian Arab Republic. DC

HUMAN RIGHTS D.G. UNITED NATIONS

Annex XIII

Detention locations for which the commission documented cases of torture and ill-treatment (since March 2011)

City	*Type*	*Detention center*
Aleppo	Security Forces	Political Security Branch
Banias	Security Forces	Military Security Branch
	Security Forces	Political Security Branch
Damascus	Military Prison	Sednaya Military Prison
	Police	Criminal Security Branch
	Prison	Adra Central Prison
	Security Forces	Air Force Intelligence Branch in Bab Tuma
	Security Forces	Air Force Intelligence Branch in Harastah
	Security Forces	Palestine Branch
	Security Forces	State Security Branch in Kafar Sussa
	Security Forces	State Security Branch in Duma
Dar'a	Police	Criminal Security Branch
	Prison	Gharez Central Prison
	Security Forces	Air Force Intelligence Branch
	Security Forces	Military Security Branch
	Security Forces	Political Security Branch
	Security Forces	State Security Branch
Hama	Security Forces	State Security Branch
Homs	Prison	Central Prison
	Security Forces	Air Force Intelligence Branch
	Security Forces	State Hospital
Idlib	Prison	Central Prison
	Security Forces	Detention facility
	Security Forces	Military Security Branch
Jisr Al Shughour	Security Forces	Military Security Branch
	Security Forces	Political Security Branch
Al Ladhiqiyah	Security Forces	Military Security Branch

City	*Type*	*Detention center*
	Security Forces	Political Security Branch
	Security Forces	State Hospital
Rif Dimashq	Security Forces	Air Force Intelligence Branch
	Security Forces	Military Security Branch
	Security Forces	Military Security Branch
	Security Forces	State Security Branch
Tadmur	Military Prison	Tadmur Military Prison
Tartus	Security Forces	Intelligence detention centre
	Security Forces	Military Security Branch
	Security Forces	Political Security Branch
	Security Forces	State security branch

Annex XIV

Map of the Syrian Arab Republic